نشر مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا

قضية "نشأة النحو العربي" في آثار الدارسين

(عرض ونقد)

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

قضية "نشأة النحو العربي" في آثار الدارسين

(عرض ونقد)

(ملخص)

عنيت هذه الدراسة بعرض قضية مهمة في تأريخ أهم علوم العربية (النحو) هي قضية نشأته، بحسب ما تبلورت صورها في آثار الدارسين قديمًا وحديثًا، ومن ثم تحليل ملامح هذه الصورة ونقدها وتقويمها. وقد ابتدأت الدراسة بعرض أهم المرتكزات التي بنيت عليها قضية نشأة النحو، وهي المرويات التراثية التي تنسب إلى عدد من العلماء الفضل في وضع علم النحو، يأتي في مقدمتهم أبو الأسود الدؤلي، وبدرجة أقل من ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم آخرين، وتبسط آثار الروايات وتجلياتها في الدراسات المعاصرة، ومداخل نقد الروايات في أعمال المعاصرين. ومن ثم تدلف إلى مناقشة مجمل ملامح الصورة التي اتخذتها قضية "نشأة النحو" في آثار الدارسين، ونقدها تقويمها وبيان الوجوه التي أُغفلت عند البحث فيها، وتنتهي في ضوء ذلك كله إلى عرض الوجهة المختارة في هذه القضية.

0. مقدمة:

ظهر في بعض الكتب التراثية، ولا سيما كتب الطبقات، بعضُ الروايات التي تنقل قصة ما سماه الأوائل بـــ "وضع النحو". وكانت تلك المرويات أوَّلَ شيءٍ عُني بتسجيل المرحلة الأولى من مراحل تأريخ علم النحو، وأهمَّ أمر أُخذ في الاعتبار في دراسة حقل مهم هو "تأريخ النحو" في أهم مراحله وهي مرحلة التأسيس. وتناقلت تلك الأخبارَ والروايات عن مرحلة وضع النحو المؤلفاتُ زمنًا بعد زمن إلى عصرنا الحالي، إلى أن صارت في دراسات المعاصرين هي الممثلة لمراحل تأريخ النحو الأولى، وأهم عنصر من عناصر قضية نشأة النحو بلا منازع، إن لم تكن هي العنصر الوحيد المستنَد إليه والمعتدَّ به فيها. ولقد غدا من البدهي والمسلَّم به في دراسات المعاصرين كافة كما هو ظاهر، وعند أدنى إشارة إلى مراحل علم النحو الأولى، أن تقترن تلك المرحلة التأسيسية بأبي الأسود الدؤلي،

بوصفه الرجل الذي بدأت الدراسة النحوية على يديه، أو "واضع" علم النحو. كما غدا من الطبيعي أن يكون الحديث في قضية نشأة علم النحو حديثًا يغلب عليه السرد القصصي، بل يكاد يقتصر عليه دون سواه. هذه هي السمة البارزة التي تطغى على غيرها وتكاد تشكل وحدها ملامح قضية "نشأة النحو العربي" في مجمل آثار الدارسين قديمًا وحديثًا.

ومما يُلحظ بوضوح أن قضية "نشأة النحو" دون غيرها من القضايا أصبحت معبرًا سهلا تظهر من خلاله على أيدي الباحثين الدراسات والبحوث الكثيرة التي لا يختلف بعضها في جوهره كثيرًا عن بعضها الآخر. إذ يكفي في هذه القضية سرد القصص والمرويات المتداولة في الكتب التراثية ثم الموازنة بينها والترجيح؛ ليكتمل بعد ذلك ما يمكن إضافته إلى حصيلة ما كتب في هذا الشأن. ولهذا كثرت البحوث والدراسات التي تعنى بعرض قضية نشأة النحو كثرة لافتة استحقت معه أن تُخضع للمراجعة والنقد، وأن تُبَيَّن اتجاهات الكتاب ومواقفهم وما استقر في أذهانهم من المسلمات التي ربما تحكمت في مجمل طرق المعالجة لهذه القضية عندهم.

ولعل مما هو ملحوظ أيضًا وتجدر الإشارة إليه هنا أن حقل "تأريخ العلوم" له من الأهمية ما يوجب أن يتجاوز به الدارسون موضع "الهامش"، وألا يكون ملحقًا فقط بالعلمِ المؤرَّخِ له المعدودِ "متنًا"، ولقد غدا تأريخ النحو خاصة ــ كما لا يخفى ــ كأنه الجانب الذي يُتسامَح فيه كثيرًا، فيُقبَل أن يغيب عن كثير منه التناول العلمي الجاد الذي يوجبه كونه منتميًا إلى حقل معرفي مخصوص له أسسه وإجراءاته المنهجية هو حقل تأريخ العلوم، ويستحق لذلك أن يحظى بما يحظى به حقل النحو نفسه من الصرامة والجدية والمنهجية. بل لا يخفى أيضًا أن قضية "نشأة النحو" قد صار لها صورة نمطية تقليدية متوارثة لا تكاد تُتجاوَز في تناول عامة الدارسين، سواء منهم من حاول عرض صورة النشأة نفسها، أم من حاول مراجعة صورتها كما وردت عند الآخرين.

ومع أن من الدارسين المعاصرين من حاول أن يُخضِع هذه الصورة المتوارثة لبعض المساءلة والمناقشة الجادة، ومنهم أيضًا من عرض مجمل التناول المعاصر لهذه القضية، كما سيتضح في الدراسة من خلال الإحالات على بعض الدراسات التي تنحو هذا النحو، بقي في القضية مما أغفلته الدراسات في عرض القضية وفي نقد أساليب عرضها ما أوجب أن تُفرد له دراسة تناقش الجوانب التي تتصل بالقضية و لم تحظ بالبحث والدراسة. ولهذا تصدت هذه الدراسة لبحث هذه المسائل بما يبرز جوانبها

التي إما أنها أُغفلت فلم يؤخذ بها في عامة البحوث، وإما أنها عولجت بصورة تحتاج إلى المساءلة وإعادة النقاش فيها. ونرجو أن يكون في مجمل ما تعرضه هذه الدراسة بيان كاف لقضية نشأة النحو العربي، وإظهارٌ لكثير من جوانبها التي لم تظهر في بحثٍ ما من قبل، وأن تكون قد سدت ثغرة يُحتاج على وجه الضرورة إلى سدها.

بُنيت خطة هذه الدراسة على التدرج في قضية النشأة من عرض المسألة كما وردت في مجمل الدراسات إلى تقويمها ونقدها. ولهذا لم تكن عناوين فقرات هذه الدراسة ممثلة لأقسام القضية، بل ممثلة لأجزاءٍ منها متدرجة متتالية يفضي كل جزء منها إلى الذي يليه. فبدأت لذلك فقرات الدراسة بما يبرز ملامح القضية وانتهت بالحكم عليها وتقويمها. كما بُنيت الخطة أيضًا على العدول عن تتبع أعمال الدارسين ومناقشة المسائل عند كل واحد منهم بالتفصيل إلى إبراز أهم العناصر التي تتضمنها قضية نشأة النحو كما ظهرت في مجمل الأعمال عمومًا. وحرصت الدراسة على التوسع قدر الإمكان في بيان ما أغفلته الدراسات المعاصرة التي ناقشت هذه القضية، في مقابل الاقتضاب والإجمال فيما حظي بالالتفات إليه والأخذ به فيها. وهذه الخطة المتبعة على هذا النحو الموصوف هنا ألجأ إليها أمران، أحدهما: الجمع بين استقراء أهم ما ذكره الدارسون في قضية النشأة (المنهج الاستقرائي) وتحليله ونقده (المنهج التحليلي النقدي)، والآخر: الميل إلى الاختصار والإيجاز والبعد عن التكرار؛ مراعاة للمقام ولحدود المساحة المتاحة؛ إذ ربما لا يكفي كتاب كامل للوفاء بما تستحقه هذه القضية.

أما غايات هذه الدراسة فأهمها محاولة زحزحة صورة قضية نشأة النحو النمطية التقليدية المتوارثة، ببيان وجوه الخلل التي تكتنفها؛ عسى أن يكون ذلك خطوة، ولو قصيرة، على طريق إعادة بناء تأريخ النحو على أسس أكثر علمية ومنهجية. فإن لم تنجح هذه الدراسة في إنجاز هذه الخطوة فعسى أن تكون في أقل تقدير دعوةً إلى إنجازها. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

1. مرويات نشأة النحو في مصادر التراث:

اتخذت المرويات التي تحكي نشأةَ علم النحو الأولى صيغًا متعددة مختلفة. ومع اختلاف صيغها تتفق في أنَّ لها من حيث المضمون والاتجاه العام بنيةً واحدة لا تكاد تختلف. فهي إجمالا تتفق في نسبة الفضل في وضع علم النحو إلى عدد محدود معين من الأشخاص، هم: أبو الأسود الدؤلي، وعبد الرحمن بن هرمز، ونصر بن عاصم، وعبد الله بن أبي إسحاق، ويحيى بن يعمر، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن

عباس، وعمر بن الخطاب، وزياد بن أبيه. فأمَّا من لم يكن من هؤلاء من الخلفاء فتنسِب المروياتُ إليه الشروعَ الفعليَّ في وضع علم النحو، وأما الخلفاء فتنسب إليهم حينًا الشروع بأنفسهم في وضع العلم، وحينًا آخر الاكتفاءَ بإصدار الأمر إلى آخرين بالشروع في إنشائه. على أن بعض هؤلاء المنسوب إليهم إنشاء النحو قد نُسب إليهم أيضًا وضعُ بعض العلوم الأخرى كنقط الحروف وضبطها، كما سيتبين بعد. غير أنَّ أشيع المرويات وأكثرها أثرًا في تشكيل تأريخ النحو ورسم ملامح قضية "نشأة علم النحو" في أذهان دارسي العربية إلى اليوم هي التي تنسب الفضلَ في وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، أو إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو إليهما معًا. وتُجمع الروايات كلها على اختلافها على أن الداعي إلى وضع علم النحو عند مَن تصدى لهذا العمل هو الخوف على الناس من اللحن وفساد الألسنة.

ولعل من أشهر الروايات التي شاعت عن إنشاء أبي الأسود علمَ النحو تلك الرواية التي ابتدأت فيها القصة ــ بحسب أكثر المصادر ــ في بيت أبي الأسود، وانتهت في مجلس علي بن أبي طالب رضي الله عنه. إذ نقل السيوطي عن أبي الفرج الأصفهاني أن أبا الأسود ((دخل إلى ابنته بالبصرة فقالت له: يا أبتِ ما أشدُّ الحر. رفعت "أشد" فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد. فقال لها: شهر ناجر، يريد: شهر صفر، الجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه الأسماء. فقالت: يا أبت، إنما أخبرتك و لم أسألك. فأتى أمير المؤمنين عليَّ بنَ أبي طالب كرم الله وجهه، فقال: يا أمير المؤمنين: ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم، وأوشك إنْ تطاولَ عليها زمانٌ أن تضمحلَّ. فقال له: وما ذلك؟ فأخبره خبر ابنته. فأمره فاشترى صحفًا بدرهم، وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا القول أول كتاب سيبويه. ثم رسم أصولَ النحو كلها، فنقلها النحويون وفرعوها))[1]. وفي رواية أخرى أنها قالت له: ما أشدُّ الحر. قال: الحصباء بالرمضاء. قالت: إنما تعجبت من شدته. فقال: أَوَقد لحن الناس؟ فأخبر بذلك عليًّا، فأعطاه أصولا بنى منها، وعمل من بعده عليها[2]. ونقل السيوطي أيضًا أن أبا الأسود نفسه قال: ((دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فرأيته مطرقًا مفكرًا. فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية. فقلت: إنْ فعلتَ هذا أحييتنا وبقيتْ فينا هذه

---

[1] السيوطي: سبب وضع علم العربية ص 42 ــ 43. وانظر الأصفهاني: الأغاني 12 / 347.

[2] الذهبي: سير أعلام النبلاء 4 / 83. وابن الجوزي: المنتظم 6 / 97.

اللغةُ. ثم أتيته بعدَ ثلاث، فألقى إليَّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم: الكلمة اسم وفعل وحرف. فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبَّعه وزدْ فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهرٌ ومضمرٌ وشيءٌ ليس بظاهرٍ ولا مضمر. وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إنَّ وأنَّ وليتَ ولعلَّ وكأنَّ، و لم أذكر لكنَّ. فقال لي: لِمَ تركتها؟ فقلت: لَمْ أحسبها منها. فقال: بل هي منها، فزدها فيها))[٣]. وروي أيضًا أن عليًّا أمر أبا الأسود بوضع شيء في النحو لما سمع اللحنَ ، فأراه أبو الأسود ما وضع . فقال علي : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ؛ فمن ثم سمي النحو نحوًا [٤]. وقيل أيضًا: إن أبا الأسود استأذن عليًّا رضي الله عنه وقد ألقى عليه شيئًا من أصول النحو أن يصنع نحو ما صنع، فسمي ذلك نحوًا[٥].

وأوردت بعضُ المصادر رواياتٍ لم تُشرِك فيها عليًّا مع أبي الأسود في الوضع، إذ روي عن ابنة أبي الأسود أنها قالت له: يا أبت ما أحسنُ السماء. قال: أي بنية، نجومُها. قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها. قال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ، فحينئذٍ وضع كتابًا [٦]. أو أنها لما قالت: ما أشدُّ الحر، قال: الرمضاء في الهاجرة. فقالت: لم أرد ذلك، وإنما أخبرتكَ بما هو فيه الآن. قال: فقولي إذن: ما أشدَّ الحرَّ [٧]. أو أنه قال لها : إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك. فقالت: أردتُ أنَّ الحرَّ شديدٌ. قال: فقولي: ما أشدَّ الحرَّ، فحينئذ وضع باب التعجب [٨]. كما حكوا أيضًا أن فارسيًّا سُئل حين رأوه يقود فرسه: ما لك لا تركب؟ فقال: إن فرسي ضالع. فضحك به بعض من حضره. فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول به و لم يزد عليه[٩].

[٣] السيوطي: تاريخ الخلفاء ص 181.
[٤] الذهبي: سير أعلام النبلاء 4 / 82. وينظر الذهبي: معرفة القراء الكبار 1 / 60.
[٥] النديم: الفهرست ص 59.
[٦] السيوطي: سبب وضع علم العربية ص 53، وينظر ابن خلكان: وفيات الأعيان 2 / 537.
[٧] الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص 8.
[٨] ابن منظور: لسان العرب (مادة صقع).
[٩] السيوطي: سبب وضع علم العربية ص 53 ــ 54.

وتذهب مرويات مختلفة أخرى إلى أن الذي أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع علم النحو ليس علي بن أبي طالب، بل هو إما عمر بن الخطاب؛ إذ روي أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري: ((أما بعد: فتفقهوا في الدين، وتعلموا السنة، وتفهموا العربية... وليعلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب)) [١٠]، وإما عبد الله بن عباس [١١]، وإما زياد بن أبيه، حيث كان أبو الأسود يعلِّمُ أولادَ زياد وهو والي العراقين يومئذ، فجاءه يومًا وقال له : أصلح الله الأمير ، إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضعَ للعرب ما يعرفون أو يقيمون به كلامهم ؟ قال: لا. قال: فجاء رجلٌ إلى زياد وقال: أصلحَ الله الأمير توفي أبانا وترك بنون . فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون! ادعوا لي أبا الأسود. فلما حضر قال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم[١٢].

وواضح جدًّا ارتباط حوادث اللحن التي تحصل في مناسبات معينة بالتفكير في وضع علم النحو، بحيث لا ينفك حدوث "اللحن" عن الشروع في "الوضع". إذ لم تكد مروية من مرويات نشأة النحو مما ذكر سلفًا تخلو من النص على سماع لحن على لسان شخص ما. ويكاد اللحن المسموع عن الأشخاص في هذه المرويات ينحصر أغلبه في تغيير علامات الإعراب بما يؤدي إلى اللبس. فاشتهر في التراث عدد من مرويات اللحن، قد مر بنا قبل قليل صور من ذلك مدرجة في مرويات الوضع نفسها كما قلنا، وبعضها الآخر يُتناقل في الفصول التي تعقد في كتب الأدب للفكاهة والطرائف والنوادر منفصلا عن حديث نشأة النحو [١٣]. غير أننا لا نعدم من الدارسين من يحاول الربط بين نشأة النحو وما تحكيه هذه الطرف والنوادر على سبيل الاستدلال على فشو النحو بين الناس إلى حد يستوجب إنشاء علم يصون الألسنة من الفساد ويواجه ظاهرة اللحن، كما سنشير إلى ذلك في فقرة لاحقة.

ويُلحظ أن كثيرًا من المرويات التي سبقت الإشارة إليها تورد مع قصة اللحن والشروع في وضع علم النحو بسببه ذكرَ كثير من مصطلحات علم النحو، كتسمية العلم المحتاج إلى وضعه باسمه الذي

---

[١٠] القفطي: إنباه الرواة 1 / 51. وينظر العقاد، عباس محمود: عبقرية عمر ص 246.

[١١] انظر الخثران، عبد الله: مراحل تطور الدرس النحوي ص 39.

[١٢] ابن خلكان: وفيات الأعيان 2 / 536 ــ 537.

[١٣] يُنظر مثلا الحصري: جمع الجواهر ص 8 ــ 9.

اشتهر به، وهو "النحو" [١٤] والعلة في هذه التسمية، وكالنص على انقسام الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وكذكر بعض الحروف الناسخة (إنَّ وأنَّ وليت ولعل وكأنَّ) والظاهر والمضمر، وكذلك تسمية بعض الأبواب النحوية، كالفاعل والمفعول به والتعجب والاستفهام... إلخ[١٥].

على أن بعض الروايات تذهب إلى الربط بين اللحن ووضع علم آخر هو نقط ضبط الحروف، لا وضع علم النحو، وإن كانت تذهب إلى نسبة ذلك أيضًا إلى أبي الأسود أو أحد الذين مر ذكرهم سابقًا. فتتداخل بذلك الحاجة إلى النحو مع الحاجة إلى نقط الحروف بسبب واحد هو فشو اللحن. فقد روي أن أبا الأسود ((سمع قارئًا يقرأ ﴿أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين﴾[١٦] ورسولِهِ، فقال: ما ظننت أنَّ أمرَ الناس قد صار إلى هذا . فقال لزياد الأمير : ابغني كاتبًا لقنًا ، فأُتي به . فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة أعلاه، وإذا رأيتني قد ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فانقط نقطة تحت الحرف ، فإذا أتبعت شيئًا من ذلك غنةً فاجعل مكان النقطة نقطتين))[١٧]. وكذلك رووا أن أبا الأسود كان قد أخذ النحو عن علي رضي الله عنه، وكان لا يخرج شيئًا أخذه عن علي إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : "أن اعمل شيئا يكون للناس إمامًا ، ويعرف به كتاب الله"، فاستعفاه من ذلك حتى حصلت حادثة اللحن في الآية فعمل النقط [١٨]. وتضيف إلى ذلك بعض المصادر أن زيادًا لما استعفاه أبو الأسود وجَّهَ رجلا، وقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرَّ بك فاقرأْ شيئًا من القرآن وتعمَّدِ اللحنَ فيه. ففعل الرجل، ولما مر به أبو الأسود قرأ الآية السابقة ملحونةً، فاستعظم ذلك أبو الأسود، واضطُرَّ لتحقيق رغبة زياد. ثم إنه طلب منه أن يرسل إليه ثلاثين رجلا، واختار منهم واحدًا لكي يضع معه نقط المصحف[١٩].

ولن نسترسل في تقصي كل ما ورد من المرويات في هذا الإطار؛ إذ يكفي في سياقنا هذا بيانُ الطريق الذي سارت فيه المرويات التراثية، والاتجاه العام الذي سلكته لإظهار ملابسات نشأة أهم

---

[١٤] تضمنت إحدى الروايات معرفة ابن عباس المسبقة اسم "النحو" قبل أن يشرع في وضعه أبو الأسود. إذ أتى أبو الأسود ((عبدَ الله بن عباس رضي الله عنه فقال: إني أرى ألسنةَ الناس قد فسدت فأردتُ أن أضع شيئًا لهم يقوِّمون به ألسنتهم. قال: لعلك تريد النحو، أما إنه حق، واستعن بسورة يوسف)). القفطي: إنباه الرواة 1 / 51.

[١٥] ينظر ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1 / 12، الأنباري: نزهة الألباء ص 14 ــ 15.

[١٦] من الآية 3 من سورة التوبة.

[١٧] الذهبي: سير أعلام النبلاء 4 / 83. وانظر القصة أيضًا في الداني: المحكم ص 6 ــ 7.

[١٨] النديم: الفهرست ص 59.

[١٩] انظر ابن أبي هاشم: أخبار النحويين ص 37 ــ 39.

علوم العربية (علم النحو). وتعد مضامين هذه المرويات بالبداهة ممثلة للتصورات الذهنية القارة عن ظروف نشأة علم النحو عند مَن أوردها و لم يعترض عليها، كما أن لها ــ إلى ذلك ــ دلالات سيأتي بيانها في مواضعها. وسنقف في الفقرة التالية عند تلقي المرويات التراثية في الدراسات المعاصرة، ولا سيما عند أبرز دارسي تأريخ النحو ومدارسه والباحثين في الفكر النحوي.

2. صدى المرويات التراثية في الدراسات المعاصرة:

إذا استثنينا العدد القليل الذي أنكر المروياتِ المنوَّهَ عنها فيما سبق وأبطل الاستنادَ إليها، فإننا بالنظر في المقابل إلى العدد الهائل من الباحثين المتأثرين بتلك المرويات نستطيع الاطمئنان إلى القول: إن تلك المرويات كانت هي العامل الأوحد الذي شكَّل صورة تأريخ النحو، ولا سيما مرحلة بدايته الأولى. ومن النادر جدًّا أن نرى كتابًا أو دراسة أو بحثًا علميًّا تعرَّض لذكر نشأة النحو و لم يكن سنده هذه المرويات أو بعضها. فلا معنى إذن لتتبع ظهور هذه المرويات في كل دراسة أو كتاب معاصر بالتفصيل والتدقيق، ولا لمحاولة بيان صدى المرويات باستقصائها أو حصر تجلياتها؛ لأنها من الكثرة والسعة بحيث لا تكاد تقع تحت حصر أو إحصاء. ولذلك سنكتفي هنا بعرض المناحي المختلفة التي اتخذتها الدراسات اللغوية المعاصرة في تناول قضية نشأة النحو، ومستويات تأثرها بالمرويات التراثية، وأساليب تعاملها معها.

إذا كان عدد كبير من الباحثين المعاصرين قد اتفقوا في مسألة نشأة النحو على القول بما يسير مع مضامين المرويات التراثية كما تقدم، فإنهم قد يختلفون في الدوافع إلى تبني مرويات النشأة المتوارثة والدفاع عنها. إذ قد يجعلها بعض الباحثين بمثابة الدليل الدامغ الذي يصلح لأن يدافَع به عن أصالة علم النحو وعربيته وعدم تأثره بالمؤثرات الأجنبية الدخيلة. فيكون الاحتماء بالقول بتواتر هذه الروايات الدال على صحتها أشبه بالرد الصريح أو الضمني على من يتهم العرب من المستشرقين وغيرهم مثلا بعدم القدرة على إحكام مثل هذا العلم [٢٠]. كما قد يعد باحثون آخرون هذه المرويات شيئًا يعضد القول بالعامل الديني سببًا في نشوء علم النحو. إذ من المقبول أن يقال: إن انتشار اللحن كان يخيف ((الحكامَ العرب من خلفاء وولاة، فهرعوا إلى العلماء ليضعوا القواعد والقوانين التي من

[٢٠] انظر مثلا الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب 1 / 29، وعمايرة، إسماعيل أحمد: المستشرقون ونظرياتهم ص 40 ــ 41، والطنطاوي، محمد: نشأة النحو ص 21 ــ 22، والحديثي، خديجة: المدارس النحوية ص 36.

شأنها الحفاظ على اللغة سليمة خالية من اللحن والتحريف؛ ليحفظوا بذلك التراث العربي من شعر ونثر، وليحافظوا على أقدس ما ترك الإسلام فيهم وهو القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، وعليه تقوم دعائم الإسلام وأركانه، وفي تحريفه أو اللحن فيه إيذان بضياع معالم الدين))[٢١].

وهناك طائفة من الباحثين تابعوا الروايات دون مناقشة، ومن غير أن يظهر في متابعتهم لها والاستناد إليها دافع ما معين يمكن القطع به. غير أننا يمكن أن نتنبَّأ بأن السبب في ذلك هو الاقتناع بما تمليه الحكايات من تزامن ظهور "اللحن" ونشأة "النحو"، وأن النحو إنما نشأ لمواجهة ظاهرة تفشي اللحن ومقاومته. فتكون الروايات من هذه الوجهة لها من المعقولية والمنطقية ما يسوِّغ الأخذ بها. ويدل على ذلك شيوع هذه الروح صراحة وضمنًا في سياق تناول القضية عند الغالبية العظمى من الدارسين المعاصرين. بل لعل هذه النظرة هي المهيمنة على مجمل الدراسات اللغوية الحديثة.

على أن من الدارسين من حرص على أن يظهر بمظهر المدقق في المرويات والناظر فيها بقدر من التمحيص والتدقيق للوصول إلى نتائج علمية [٢٢]. فذهب هؤلاء مذاهب متعددة في مراجعة المرويات ونقدها. ويحسن بنا هنا أن نعرض جهود بعض الباحثين في هذا الجانب؛ لنرى مجمل ما أسفرت عنه محاولات المراجعة والنقد في الصورة العامة التي اتخذتها قضية نشأة النحو بأكملها.

قسَّمَ فتحي الدجني الروايات التي تحكي قصة النشأة ثلاثة أقسام: قسم ينسب وضع النحو إلى أبي الأسود وحده، وقسم يسند عمل الأصول إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم يأتي أبو الأسود لينفذ توصيات الإمام علي، والقسم الثالث يخالف ما جاء به الجمهور إذ تنسب الروايات فيه وضع النحو إلى أشخاص آخرين ظهروا بعد أبي الأسود، أغلبهم من تلاميذه. وبعد مناقشة مرويات الأقسام الثلاثة والموازنة والترجيح يصل إلى نتيجة هي أن أبا الأسود الدؤلي عمل النحو منفردًا دون الاستعانة بأحد. أما ما فعله الإمام علي فهو أنه أيد وشجع أبا الأسود. وأما دور الآخرين الذين جاؤوا بعد الأسود فقد تابعوا وأكملوا ما رسمه لهم أستاذهم أبو الأسود [٢٣]. وله في إثبات هذا الأمر للدؤلي خمسة أدلة، أولها: اتفاق جمهور الرواة من القدماء على ذلك، وثانيها: ذِكْر ابن النديم في الفهرست أنه رأى

---

[٢١] طلب، عبد الحميد السيد: تاريخ النحو وأصوله ص 15 ــ 16.

[٢٢] انظر مثلا في الطريقة المبتكرة لموازنة مرويات نشأة النحو فيما يشبه الجرح والتعديل المعتمد على الإحصاء، والتي يحسب الباحث أنها علمية غير مسبوقة لا تعتمد على ارتجال: علامة، طلال: نشأة النحو في مدرستي البصرة والكوفة ص 121 وما بعدها.

[٢٣] انظر الدجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو ص162 ــ 184.

أربع ورقات في النحو مثبت عليها أن مؤلفها أبو الأسود بخط يحيى بن يعمر، وثالثها: شهادة أبي حرب الدؤلي لأبيه، ورابعها: قول علي لأبي الأسود: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، وخامسها: اضطراب الروايات التي تنسب إلى علي رضي الله عنه إنشاء النحو، وعدم دقتها[٢٤].

وكما ذهب الدجني من خلال تمحيص الروايات والموازنة بينها إلى نفي نسبة الوضع إلى علي بن أبي طالب وإثباتها لأبي الأسود، يذهب عصام نور الدين بالوسيلة نفسها إلى عكس ذلك، حيث ينفي ذلك عن أبي الأسود ويثبته لعليّ. ودليله على ذلك هو اضطراب الروايات التي تنسب إلى أبي الأسود عمل الوضع، في مقابل إجماع ((العلماء المتقدمين المعتد برأيهم على أن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هو المؤسس الأول لعلم النحو المشتمل على فني الإعراب والتصريف، وأن أبا الأسود الدؤلي قد أخذ هذا العلم عن علي))[٢٥].

أما عبد العال سالم مكرم فيقرر أن الاضطراب والتعارض لم تسلم منه الروايات التي تحكي نشأة النحو كافة. والناظر إلى كتب الطبقات تروعه كثرة الاختلافات حول هذه النشأة؛ فقد نسبت المرويات في مجموعها وضع علم النحو إلى عدة أشخاص [٢٦]. غير أنه يسلم في نهاية الأمر بأن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي، وإن كان قد سبقه بعض المشتغلين بالقراءة والكتابة والتدوين إلى بعض أوجه النشاط النحوي، أي: أن مولد علم النحو كان على يديه حين برز في مجال هذا الفن وزاد نشاطه فيه، فنسبت إليه نشأة أضخم علم شغل الناس قرونًا طويلة. أما الأسباب التي جعلت مولد النحو يكون على يده فأهمها عند مكرم اتصاله بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعلمه باللغة وغريبها، ونضوج عقله وقوة تفكيره، وكثرة رحلاته وتنقلاته، وذلك بحسب ما ذكر في المرويات عنه. وكذلك ثبوت أنه نقط الكلمات نقط إعراب. ويرى أن الشبهات التي قيلت في نفي إمكان توصل العرب في تلك المرحلة إلى المصطلحات والتقسيمات تزول حين نعرف أن أبا الأسود مسبوق بنشاط لغوي علمي يؤهله للتوصل إلى ما وصل إليه[٢٧].

---

[٢٤] الدجني، فتحي عبد الفتاح: المصدر السابق ص173 ــ 174.

[٢٥] نور الدين، عصام: تاريخ النحو: المدخل النشأة والتأسيس ص19.

[٢٦] مكرم، عبد العال سالم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص11 ــ 13.

[٢٧] انظر مكرم، عبد العال سالم: المرجع السابق ص 19 ــ 28.

ومثلما سمى مكرم المرحلة الفاصلة بين أبي الأسود الدؤلي وسيبويه بالحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، وحاول هو أن يكملها من خلال النصوص العربية التي عثر عليها (أي: الروايات) عَدَّ غانم قدوري الحمد المرحلة التي سبقت أبا الأسود الدؤلي حلقةً مفقودةً أيضًا، فحاول أن يكمل هذه الحلقة بإعادة دراسة موضوع النشأة حين وقف على روايات لم يطلع عليها غيره. يقول: ((والذي حملني على إعادة دراسة الموضوع هو وقوفي على روايات لم يطلع عليها المؤرخون المحدثون للنحو العربي و لم يشيروا إليها. وهي وما يمكن أن ينضاف إليها تقدِّم تصوُّرًا جديدًا لنشأة النحو العربي. كما أن الروايات الأخرى التي بأيدي الباحثين يمكن أن تُفهم على نحو جديد أيضًا)) [٢٨]. فوصل بعد وقوفه على الروايات الجديدة إلى نتيجة لا تختلف كثيرًا عما وصل إليه مكرم، هي قوله: ((إن هناك معارف لغوية تسبق جهود أبي الأسود الدؤلي كما يبدو من عدد من الروايات والوقائع، وإن أبا الأسود حين نقط المصحف ووضع بعض أبواب النحو كان يستخدم تلك المعارف اللغوية ويعمل على تعميقها وتوسيعها))[٢٩].

أما محمد خير الحلواني فمع أنه يرجح من خلال المرويات أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع أسس النحو العربي، ينفي أن يكون قد ألَّف كتابًا في علم النحو بل كان يعلِّمه[٣٠].

ومما يُلحظ بوضوح في عمل كثير من الباحثين المعاصرين أنهم قد يناقشون في أحيانٍ مرويةً ما من المرويات نقاشًا تبدو عليه أمارات التدقيق والجدية، وعدم التسليم بما تقوله المروية على عواهنه. ولكن ذلك لا يكون في الغالب إلا مقدمةً للأخذ بمروية أخرى في مقابلها بدلا منها. إذ نفى باحثون عن أشخاص معينين نُسب إليهم وضع النحو أو الأمر بوضعه صحةَ هذه النسبة إليهم، بدواعٍ تاريخية أو سياسية لا يستقيم القول معها بالمروية، ثم يحلون محل من نفوا عنه الوضع واضعًا آخر لا تتعارض مع القول به هذه الدواعي. فسعيد الأفغاني مثلا يستبعد أن تكون الحالة السياسية وأمور الفتن والحروب في عصر علي بن أبي طالب قد أبقت وقتًا يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها، ثم لا يلبث أن يرجح على روايات نسبة الوضع إلى علي الروايات التي تنسب ذلك إلى أبي الأسود [٣١].

[٢٨] الحمد، غانم قدوري: أبحاث في العربية الفصحى (بحث: النحو العربي قبل أبي الأسود الدؤلي) ص14.
[٢٩] الحمد، غانم قدوري: المصدر السابق ص25.
[٣٠] الحلواني، محمد خير: المفصل ص110.
[٣١] الأفغاني، سعيد: في أصول النحو ص164. وينظر أيضًا ناصف، علي النجدي: تاريخ النحو ص9.

وكذا يبطل عصام نور الدين الروايات التي تنسب إلى عمر بن الخطاب إصدار الأمر إلى أبي الأسود بالوضع، ويصفها بالخطأ التاريخي الذي يجب أن يُصَحَّح. كما أنه أيضًا يُظهر ما في مرويات أبي الأسود من تضارب واضطراب؛ ليقوي روايات نسبة الوضع إلى علي، مفندًا أقوال من عارضها كالأفغاني وغيره[٣٢].

ولعلّ من الواضح أن عامة النماذج المعروضة في السطور السابقة من دراسات المعاصرين، مع اختلافها النسبي في الموقف من بعض المرويات، والتباين في النتائج التي توصلت إليها إجمالا كما اتضح، يجمعها كلها أنها تنطلق من التسليم بالرواية طريقًا إلى التوصل إلى نتائج تُبنى عليها الصورة المختارة في قضية "نشأة النحو"، ويُعتقد بأنها في الوقت نفسه نتائج علمية لا غبار عليها. ويدل على مبلغ ثقة الباحثين بعلمية ما يذهبون إليه ويميلون إلى اختياره في هذا الصدد عباراتُهم في تقوية بعض الروايات وتوهين أخرى، وكذا الاحتجاج كثيرًا بالرواة "الثقات" أو "الموثوق فيهم"، ثم الاستنكار على بعض الباحثين مسألة رد الروايات المتواترة وإبطالها بلا سند مادي [٣٣]؛ فكأن الأصل هو الركون إلى الروايات وعدم ردها إلا بدليل، وليس العكس.

فإذا انتقلنا إلى فئة الباحثين الذين تباعدوا قليلا أو كثيرًا عن الثقة المطلقة فيما تنقله الروايات في قضية النشأة فإن عددهم بلا شك هو القليل كما ألمحنا إلى ذلك فيما مضى. وجل هؤلاء من المستشرقين، ومعهم عدد من الباحثين العرب. فمن أوائل الدارسين العرب المعاصرين الذين بدؤوا نثر بذور الشك في المرويات أحمد أمين؛ إذ عد مجمل الروايات التي تنسب إلى أبي الأسود أو علي بن أبي طالب وضع النحو "حديث خرافة"، وأوَّلَ ظهورَ مثل هذه الأحاديث الخرافية عنهما بأن ذلك يمكن أن يكون من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأتباعه[٣٤]. لكنه عد الشاهد على هذا الإبطال كثرة الروايات وتناقضها، ثم إنه عاد إلى القول إن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح؛ وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام

[٣٢] نور الدين، عصام: تاريخ النحو المدخل النشأة والتأسيس ص33 وما بعدها.

[٣٣] ينظر مثلا نور الدين، عصام: تاريخ النحو المدخل النشأة والتأسيس ص37.

[٣٤] أمين، أحمد: ضحى الإسلام 2 / 285. وانظر أيضًا أبو المكارم علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص31.

بعمل من هذا النمط وهو نقط الشكل. ولهذا يمكن تأوُّل قول الرواة: إنه واضع العربية، بكونه واضع العلامات الدالَّة على الرفع والنصب والجر[٣٥].

وقد تأثر بأحمد أمين في هذه الوجهة بعض الباحثين، منهم شوقي ضيف [٣٦]، وإبراهيم مصطفى[٣٧]. وكذلك يقرر صاحب أبو جناح أن مرويات وضع علم النحو في مجملها لا تتناسب مضامينها مع ما يمكن أن يظهر في تلك العصور التي قيل إن علم النحو وضع فيها. ويصل في حل هذا الإشكال إلى ((أن دور أبي الأسود الدؤلي لم يكن وضع علم النحو بمعناه الاصطلاحي الذي وجدناه عند الأجيال التالية له وفي كتب المتأخرين. بل كان ممثلا في ضبط المصحف وبعض الأنظار النحوية اليسيرة التي تتعلق بالتفريق بين أسلوب وأسلوب وطرد بعض الملاحظات العامة. وأن دوره في تعليم العربية كان ممثلا في إقراء القرآن الذي قرأه على الإمام علي، وقراءة الشعر وتفسير اللغة في فصيحها وغريبها. وأن كثيرًا من الروايات الواردة في سبب وضعه النحو لا تصمد أمام المناقشة، ولا تنجو من التهافت والضعف))[٣٨].

وكذلك ينكر علي أبو المكارم على فئة من الباحثين التعويل التام على ما تنقله المرويات في قضية نشأة النحو، ويصف صنيعهم بأنه قد أهدر أسس البحث العلمي ولم يضف غير مزيد من الخلط في فهم قضية النشأة والاضطراب في تحديد أبعادها [٣٩]. ولقد صح العزم عنده فيما يبدو على إعادة بحث تأريخ النحو في دراسة علمية لا ترضى بمجرد الوقوع تحت سيطرة الأفكار السائدة أو الموروثة عن شخصية من الشخصيات أو مؤلَّف من المؤلفات [٤٠]. لكنه في الوقت نفسه يصرح بأن المرويات يجوز أن تقبل، وأن تكون من ضمن الأمور المعينة على فهم قضية نشأة النحو، إن خضعت الأسانيد للتحليل، ((ولو أن أصحاب هذا التصور توقفوا أمام الأسانيد لوجدوا فيها ما يفسر أسباب هذا

---

[٣٥] أمين، أحمد: ضحى الإسلام 2 / 285 ــ 287.

[٣٦] ضيف، شوقي: المدارس النحوية ص 16.

[٣٧] مصطفى، إبراهيم: "أول من وضع النحو" ص 71 ــ 72.

[٣٨] أبو جناح، صاحب: دراسات في نظرية النحو ص 20.

[٣٩] أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص 145.

[٤٠] أورد علي أبو المكارم هذا الكلام في مقدمة كتاب قديم له بعنوان "تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري"، وأعاد أهم أفكاره الرئيسة في كتابه الذي نحيل عليه في هذه الدراسة، وهو "مدخل إلى تاريخ النحو العربي". انظر عرضًا للكتاب الأول قدمه له عبد القادر المهيري، حيث أشاد باتجاه الباحث إلى الخروج بالحديث عن بداية النحو العربي من ميدان الخرافة إلى ميدان البحث الدقيق المركَّز. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي ص 229.

الاختلاف وما صحبه من اضطراب من ناحية، وما يشير إلى طبيعة الدور الذي قام به أبو الأسود من ناحية أخرى))[٤١].

أما المستشرقون فبينهم وبين جميع من ذكرنا من الباحثين العرب فرق بَيِّنٌ كبير. إذ إن أغلب المستشرقين على إبطال المرويات التي تحكي وضع علم النحو جملة وتفصيلا. نقل عوض القوزي عن المستشرق ركندورف رأيه في الحكايات المنسوبة إلى أبي الأسود الدؤلي، وأنه ((اعتبر القصص الوارد عنه ملفقًا وباطلا، فقال: وليس حقًّا ما يقال: إنه واضع أصول النحو العربي. أما القصص التي تروى عنه فليست مما يعلي قدره. ولكن يؤخذ من أشعاره أن بعض هذه القصص على الأقل قد أُحْكِم تلفيقه))[٤٢]. كما سمى بروكلمان هذه المرويات بـــ "الأساطير"[٤٣]. وكذلك ذهب إلى إنكارها بالكلية يوهان فك[٤٤]، ورافائيل تالمون، وفون كريمر[٤٥]، وكيس فرستيغ[٤٦]، ولشنستر واضع مادة "نحو" في دائرة المعارف الإسلامية[٤٧]. ونقطة الاختلاف الكبرى بين هؤلاء المستشرقين والباحثين العرب هي أن العرب لم يخرجوا بالكامل عن المرويات فيما يميلون إليه ويختارونه، حتى أولئك الذين نعتوها بالخرافة أو وسموها بالاضطراب والضعف والتهافت؛ بدليل أن ما توصلوا إليه من نتائج مختلفة عن نتائج آخرين غيرهم قد عولوا فيه أيضًا على الرواية كما اتضح.

هذا ولأن الرواية هي أهم العناصر التي شكَّلت قضية النشأة، سواء من جهة قبول المرويات أم من جهة نقدها؛ إذ قد اتضح أن حتى المعولين على الرواية قد أبدوا عليها أو على بعضٍ منها وجوهًا مختلفة من النقد والمراجعة، سنخصص الفقرة التالية للوقوف على مداخل الباحثين في نقد المرويات ومراجعتها.

3. مداخل نقد المرويات:

---

[٤١] أبو المكارم علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص145.

[٤٢] القوزي، عوض: المصطلح النحوي ص29.

[٤٣] بروكلمان، كارل. تأريخ الأدب العرب: 2 / 123.

[٤٤] فك، يوهان: العربية ص 10.

[٤٥] كريمر، فون: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية ص 90. وينظر القوزي، عوض: المصطلح النحوي ص 29، والخثران، عبد الله: مراحل تطور الدرس النحوي ص 43.

[٤٦] فرستيغ، كيس: اللغة العربية ص 80 ــ 81.

[٤٧] الخثران، عبد الله: مراحل تطور الدرس النحوي ص 43. وانظر أيضًا الغامدي، محمد ربيع: "حكايات نشأة النحو" ص122.

بالتأمل في مجمل الاتجاهات التي اتخذها النقد والزوايا التي نُظر منها إلى الروايات، يمكن أن نصنف مداخل نقد الروايات إلى خمسة أنواع، هي كالتالي:

1 ـــ النظر إلى المرويات من زاوية تعارض بعضها مع بعضها الآخر.

2 ـــ النظر إلى عدم معقولية مضمون الرواية، واستحالة حصول ما تحكي أنه حصل.

3 ـــ النظر إلى تداخل الرواية في وضع النحو مع روايات وضع أخرى، كوضع الخط.

4 ـــ النظر إلى عدم تناسب الرواية في وضع النحو مع الراجح في دواعي وضعه الحقيقية، وهذا يتصل بمدى القناعة بأسباب الوضع التي تنص عليها الرواية.

5 ـــ النظر إلى كون المنقول في الوضع مجرد رواية لا غير، وهذا يتصل بتمثل مفهومٍ معينٍ للتأريخ عمومًا، ولتأريخ العلوم بوجه خاص.

أما المدخل الأول، وهو تعارض الرواية مع أخرى، فلعل أهم ما يلفت النظر في مجمل تناول الدارسين للروايات المختلفة بالمراجعة والنقد أنَّ كلَّ فريق منهم وازن بينها فرجح شيئًا منها على آخر يوجه للروايات المضادة نقدًا كفيلا بنقضها وإظهار ما فيها من وجوه الضعف والخلل. فإذا أخذنا بمجموع ما قالوه جميعًا فيها لم يعد شيء منها سالمًا من النقض والتوهين.

فإذا أخذنا نموذجًا لذلك جهد باحثين اثنين فقط، رجح أحدهما روايات عليّ هو عصام نور الدين، والآخرُ رواياتِ أبي الأسود هو فتحي الدجني، فإننا نجد الأول تناول بالتضعيف بحجة التعارض والاضطراب مرويات أبي الأسود الدؤلي. وبعد أن سرد أقسام روايات أبي الأسود ذكر أن ((هذه الروايات كما يرى القارئ روايات ساذجة جدًّا، وتحمل كثيرًا من التناقض. فالقسم الأول من الرواية منسوبٌ في رواية أخرى إلى علي بن أبي طالب. وبذلك يسقط الاحتجاج بها؛ لأن الباحث يشك في هذه الحالة في الروايتين))[٤٨]. ونجد الباحث الثاني في مقابل ذلك يصف روايات علي بأنها ((مضطربة، غير محدودة الألفاظ))[٤٩].

---

[٤٨] نور الدين، عصام: تاريخ النحو المدخل النشأة والتأسيس ص35 ـــ 36.

[٤٩] الدجني، فتحي، عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو ص176، وانظر ص178 (فقرة: اضطراب الروايات التي تحدثت عن الأصول).

ويتصل هذا المدخل اتصالا وثيقًا بالمدخل الثاني، وهو عدم معقولية ما تضمنته هذه المرويات. إذ ينص كثير ممن ذكرنا من الباحثين، وغيرهم أيضًا، على استحالة ظهور الأصول والتصنيف والتقسيم والتفريع والمصطلحات والتعاريف وتسمية الأبواب النحوية وما إلى ذلك في عصور النشأة الأولى، فضلا عن أن تظهر على يد منشئ علم النحو من أول يوم أنشأ العلم فيه [٥٠]. بل لقد رتبت الرواية ـــ إلى ذلك كله ـــ الأبوابَ النحوية على وفق ما استقرت عليه في كتب النحو المتأخرة؛ يقول صاحب أبو جناح: ((أليست كتب النحويين المتأخرة التي اعتادت أن تبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات هي التي أوحت لواضعي الخبر بأن أبا الأسود بدأ بباب الفاعل ثم المفعول حين شرع في التفكير في وضع النحو؟))[٥١]. ثم ذكر أبو جناح الفلسفة التي رُتبت بمقتضاها الأبواب النحوية، والتي استغرق العمل النحوي المتراكم قرونًا بعد سيبويه حتى أصبحت عند النحاة شيئًا يرتبون الأبواب في مؤلفاتهم النحوية على وفقه، كما تتبع المصطلحات التي ظهرت في الروايات ومراحل تبلورها في الدرس النحوي المتأخر.

ونص الباحثون أيضًا على عدم المنطقية والمعقولية في أمور أخرى تضمنتها المرويات غير مسألة المصطلح والتقسيم المذكورة هنا، أشرنا فيما سبق إلى بعضها، كاستبعاد سعيد الأفغاني عن طبيعة ذلك العصر التفكير في وضع العلوم وتنقيحها، وكذا ما وصفه أحمد أمين من الروايات بالبعيد عن "قوانين النشوء والارتقاء"، وشوقي ضيف بأنه بعيد عن "منطق الأشياء"، ونحو ذلك. وكذلك استبعاد عصام نور الدين صدق الرواية التي تجعل زيادًا يرسل قارئًا يعترض طريق أبي الأسود؛ وذلك من جهة أنه ((لا يُعقل أن يسمح أمير البصرة لنفسه بأن يرسل قارئًا يعترض طريق أبي الأسود ليلحن على مسمعه، ليدفعه إلى وضع النحو)) [٥٢]. على أنه سيشار في فقرة قادمة إلى بعض وجوه الإحالة وعدم المعقولية من منظور معين سيأتي تفصيله، ولا نود استباق الحديث فيه.

وبخصوص المدخل الثالث، وهو تداخل روايات وضع النحو مع روايات وضع علوم أخرى، فواضح كل الوضوح تشابك روايات أبي الأسود واشتراكها بين وضع "النحو" ووضع "النقط".

---

[٥٠] انظر مثلا أمين، أحمد: ضحى الإسلام 2 / 285، وأبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو ص 143، والحمد، غانم قدوري: أبحاث في العربية الفصحى ص 16.

[٥١] أبو جناح، صاحب: دراسات في نظرية النحو ص 9.

[٥٢] نور الدين، عصام: تاريخ النحو المدخل النشأة والتأسيس ص 36.

واللافت أن مرويات أبي الأسود، كما تجعله حينًا واضع النحو وحينًا آخر واضع "نقط الشكل" تجعله حينًا ثالثًا واضع "ضبط الإعجام". أما وضع أبي الأسود نقط الشكل فقد اتضح فيما سبق أنه عند بعض الباحثين لا يتعارض مع وضعه النحو، بل لعله إما أن يكون هو المقصود من نسبة وضع العربية إليه لا وضع النحو، وإما أن يكون قد عمل إلى جانب علامات الإعراب بعض أصول النحو [٥٣]. ومع ما يبدو في هذا الاتجاه من محاولة بعض الدارسين التوفيق بين الأمرين وكأنهما شيء واحد لم يستقم هذا المنحى التوفيقي عند آخرين. لأن ذلك لا بد أن يؤدي في الأقل ـــ مع افتراض صحة الوضع ـــ إلى استجابة أبي الأسود في معضلة اللحن الشفهي بحلٍّ كتابي؛ إذ لن يؤدي علمه هذا الذي اخترعه إلا إلى وقاية القراء من اللحن دون المتكلمين[٥٤].

أما نقط الإعجام فهو أبعد ما يكون عن محاولة التوفيق بين وضعه ووضع النحو؛ فهو إصلاح كتابي محض لا علاقة بينه وبين قواعد التركيب. وقد نسبت إليه الروايات كما نسبت إلى غيره أيضًا وضع النقط على نحو يتشابه كثيرًا في تفاصيل الحادثة التي استوجبت الوضع والاستجابة لها بالحلّ؛ إذ إن ((الروايات الكثيرة عن أولية وضع النقط تشابكت واشتبهت، فلم يعد من الممكن الفصل بوضوح تام بين تلك التي تذكر النقطَ مطلقًا دون تبيان إن كان نقطَ إعجام أو نقط شكل وتلك التي تجعله معيَّنًا لأحد الأمرين دون الآخر. إذ تختلف مصادر متعددة في اسم العالم الذي وضع أول نقطٍ للحروف، مع بقاء نوع النقط مبهمًا. بل قد يورد المصدر الواحد أحيانًا أقوالا مختلفة متعارضة في ذلك))[٥٥].

وحين نصل إلى المدخل الرابع من مداخل نقد الحكاية نكون قد وصلنا إلى العنصر المتصل اتصالا مباشرًا بالوضع، وهو سبب الوضع والداعي إليه. وكنا قد ألمحنا فيما مضى باختصار إلى دخول القناعة بوجاهة بعض أسباب إنشاء النحو كما تنقلها المرويات عاملا مهمًّا في قبولها. ويعد اللحن أكثر الأسباب جلبًا للنحو في أذهان القدماء والمحدثين، وأكثر العناصر بروزًا في روايات النشأة. ولذلك سنخص موضوع العلاقة بين ظاهرة اللحن ونشأة النحو بالفقرة القادمة، ونضمن الحديث فيه الحديث عن بقية أسباب النشأة، ثم نعقب ذلك بالحديث عن المدخل الخامس في فقرة خاصة به أيضًا.

---

[٥٣] انظر ما سبق في هذه الدراسة في (فقرة صدى المرويات التراثية في الدراسات المعاصرة).

[٥٤] الغامدي، محمد ربيع: "حكايات نشأة النحو" ص120.

[٥٥] الغامدي، محمد ربيع: "مرويات الكتابة في التراث العربي" ص113. وينظر أيضًا زغوان، محمد: "إرهاصات نشأة النحو العربي".

4. اللحن والنحو:

أشرنا فيما سبق إلى تضمن المرويات التراثية أمرين متزامنين، هما: ظاهرة اللحن ووضع النحو. وكذلك يقرر الغالبية العظمى من الباحثين المعاصرين أن النحو إنما نشأ لمواجهة ظاهرة اللحن، وهذا هو الشائع المشهور بين الدارسين وطلاب العربية، بل لا يمكن بحال من الأحوال حصر عدد الباحثين الذين يتبنون هذه الوجهة. وقد يعد هذا الربط في العلاقة بين اللحن النحو أمرًا متوارثًا، وقناعة سادت منذ قرون طويلة ثم امتدت إلى اليوم. ولذلك تجد في أكثر الدراسات المعاصرة التي تنطلق من الإيمان بالعلاقة الوثيقة التي لا انفصام لها بين اللحن والنحو أنها تسرد قدرًا كبيرًا من الروايات التراثية والأخبار المتصلة بظواهر اللحن [٥٦]، والتي أشرنا في فقرة ماضية إلى أنها إلى جانب تضمينها كثيرًا في روايات وضع النحو تُذكر أيضًا منفصلة في كتب الأدب والفكاهة والنوادر. وهذا كما يوحي بسيطرة فكرة كون اللحن سببًا رئيسًا في نشأة النحو يوحي بالمقابل أيضًا بأن النحو هو الطريق إلى دفع مظاهر اللحن المختلفة.

وبالرغم من شيوع القناعة بالعلاقة بين اللحن والنحو على الصورة الموصوفة هنا، وسيطرتها على أذهان الدارسين المعاصرين، وُجد من الباحثين من شكَّك في هذه العلاقة. كما أن منهم أيضًا من نفى نفيًا قاطعًا أن يكون اللحن هو سبب نشأة النحو، أو أن يكون النحو قد نشأ فقط من أجل مواجهة اللحن. ذلك أن عددًا من الباحثين صدر عنه ما يشعر بالشك في وجاهة أن يكون النحو إنما وُضع لمواجهة مظاهر اللحن. ولكن يمكن القول في الوقت نفسه: إن أغلب الذين أثاروا الشك في هذا السبب في نشأة النحو ربما أرادوا أن يفسحوا المجال لأسباب أخرى يرون أنها هي السبب الرئيس في نشأته، لعل أكثر ما يتردد منها ثلاثة أسباب هي: تعليم غير العرب العربية (العامل التعليمي)، والمحافظة على القرآن من التحريف (العامل الديني)، والخوف على لغة العرب من الاندثار (العامل القومي). ولعل مما يدل على أن بعض الذين أفسحوا المجال للقول بأسباب أخرى لوضع النحو غير اللحن لم يكن مرادهم نفي دور اللحن في نشأة النحو نفيًا قاطعًا بالمطلق، أن منهم من يجمع مع اللحن الأسباب الأخرى، بوصف ذلك كله عوامل اجتمعت فأدت إلى وضع النحو، ولا تعارض

---

[٥٦] انظر مثلا: محمد، محمد الشاطر أحمد: الموجز في نشأة النحو ص 7 وما بعدها، والأفغاني، سعيد: في أصول النحو ص 7 ــ 12، وناصف، علي النجدي: تاريخ النحو ص 7 ــ 8،

بينها[٥٧]. غير أن هذا الاتجاه يمكن عده في أقل التقديرات إزاحة، ولو جزئية، للسبب المركزي وأهم الأسباب سيطرة على الأذهان، وهو اللحن.

على أن من الدارسين من نفى أن يكون اللحن في ذاته سببًا مباشرًا ورئيسًا لوضع النحو، أو أن يُقَدَّم في الاعتبار على الأسباب الأخرى في هذه القضية. إذ أكد علي أبو المكارم أنَّ من الطبيعي أن نرفض ((أن يكون ظهور اللحن أو شيوعه هو السبب الأساسي في نشأة الدراسات النحوية وإلا لظهرت محاولات نحوية، أو قضايا تتصل بظواهر اللغة التركيبية في العصر الجاهلي أو في عهد النبي وأبي بكر وعمر، وهو ما لا نجد له أصلا فيما ترويه كتب التاريخ ومصادر اللغة)) [٥٨]. كما أكد عصام نور الدين ((أن نشأة النحو لم تكن ردًّا على انتشار اللحن بين الشعوب غير العربية، وحتى بين العرب أنفسهم. بل السبب الحقيقي لنشأة النحو إنما هو السعي لفهم النص القرآني، باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة. وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن)) [٥٩]. وذهب إلى مثل ذلك حازم الحلي[٦٠].

أما من تصدّى لتفنيد الاعتقاد الشائع بأن النحو وضع للحد من ظاهرة اللحن، وأكد بالأدلة أن لا علاقة للنحو باللحن من قريب أو بعيد، فهو سعد الغامدي. وله في تخطئة هذا الوهم السائد بارتباط النحو باللحن أربعة عشر سببًا، سنلجأ هنا إلى اختيار أهمها مع الاختصار. منها: أنَّ اللحن لم يكن في إهمال الحركة الإعرابية فحسب، بل كان فيها وفي حركات البنية وفي الأصوات. ومنها: أنَّ النحوَ لم تحتج إليه العرب. ومنها: أنَّ الأعاجم جعلوا النحوَ وسيلةً من وسائل تعلم اللغة وليس وسيلة للتغلب على اللحن، فتعلموا اللغةَ وبقي اللحنُ على ألسنتهم. ومنها: أنَّ النحو لم ينجح في منع العرب من أمرين هما: التخلّي عن الفصحى، واصطفاء العامّية في لغة الخطاب بالتدريج. ومنها: أنَّ مكافحة اللحن في أواخر الكلمات أو في بنيتها أو في التراكيب لا تكون بالنحو ولا الصرف ولا بعلم من علوم اللغة الأخرى، وإنما تكون بالتمرين المستمر على الكلام بالفصحى وبقراءة نصوصها. ومنها: أنَّ العرب الفصحاء لم يكن النحو هاديًا لهم أو مرشدًا إلى الفصحى. ومنها: أن النحو له مهمة

---

[٥٧] انظر مثلا ممن جمع مع عامل انتشار اللحن العاملين الديني والقومي: السعدي، عبد القادر بن عبد الرحمن: "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية" ص567 ــ 568.

[٥٨] أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص52، وانظر ص40، 143.

[٥٩] نور الدين، عصام: تاريخ النحو المدخل النشأة والتأسيس ص43.

[٦٠] الحلي، حازم سليمان: "تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي" ص2.

أخرى وهي أن يصف النظام اللغوي لتراكيب اللغة وأنظمتها، أما اللحن فهو شأن آخر يحتاج دفعه إلى حفظ النصوص وإتقان أدائها والتدريب على ذلك. ويقرر في خاتمة هذه الأسباب أن لا صحة لما يدعيه بعضهم من أن الأعاجم قد هدموا الفصحى ويسروا حلول العامية محلها؛ فإنَّ ما حدث في أواخر القرن الثالث له إرهاصات قبل ذلك، حين وُجِد لزمنٍ طويلٍ مستويان للأداء عند العرب: مستوى معرب مبين وهو اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن، ومستوى أقل إبانة بالنسبة لعامة العرب وإن كان فصيحًا في بيئته[٦١].

أما المدخل الأخير من مداخل نقد الروايات فلا يقل أهمية عن سابقه، وهو مدخل كون حديث نشأة النحو كله ليس شيئًا آخر غير الرواية والمرويات، أي: أنه مجرد أخبار وحكايات وأحاديث شفوية متناقلة مصدرُها الرواة والإخباريون لا أكثر. ففي حين ذكر دارسون في عبارة صريحة مباشرة أن هذه الأحاديث المتناقلة المتصلة بنشأة النحو، كقصة لحن ابنة أبي الأسود وما شابهها، ما هي إلا من قبيل أحاديث واللهو والخرافات التي اعتاد على بثها وإلقائها الإخباريون[٦٢]، صدر عن دارسين آخرين الشيء نفسه أيضًا، ولكن بطرق غير مباشرة؛ إذ تجد في عباراتهم مع ــ شهرة هذه المرويات وذيوعها ــ أن نشأة النحو تعد من الأمور المجهولة[٦٣]. وهذا معناه أنها عندهم لا تكفي وحدها في الوصول إلى ما يمكن القطع به في هذا الشأن. ويقودنا هذا الأمر إلى مناقشة صلة الأخبار والروايات بالوقائع التي تنقلها وبالتأريخ عمومًا، وصلتها بنشأة العلوم كافة ونشأة علم النحو التي نحن بصددها على وجه الخصوص. ولذلك سنخصص الفقرة التالية لعرض هذه المسألة تحت عنوان (الخبر والتأريخ).

5. الخبر والتأريخ:

للخبر في التراث العربي أهمية خاصة، يعرفها من عرف خصوصية الظرف الذي مرت به الثقافة العربية في مرحلتين فاصلتين كبريين، هما مرحلة ما قبل التدوين ومرحلة ما بعده، وقد يسميهما بعض الباحثين بمرحلتي "الشفاهية والكتابية". أما المرحلة الأولى الشفهية فقد تكفلت فيها روايةُ الأخبار بنقل علوم العرب ومعارفهم ووقائعهم التأريخية ومعتقداتهم، قبل أن توثق بالكتابة والتدوين في المرحلة

[٦١] الغامدي، سعد حمدان: "النحو واللحن" مقالة منشورة في موقعه على شبكة الإنترنت.

[٦٢] انظر أمين، أحمد: ضحى الإسلام 2 / 285.

[٦٣] يقول مصطفى الرافعي: (أما تاريخ وضع النحو فلا سبيل إلى تحقيقه البتة). تاريخ آداب العرب 1 / 210 حاشية 1.

التالية. ولذلك يمكن عد الأخبار الشفهية المتناقلة أهم القنوات التي قُدِّم من خلالها مجمل التراث العربي، وتبلورت من خلالها صورة الثقافة العربية بأكملها. ولكن لا بد من الأخذ بأمورٍ كثيرةٍ في الحسبان إن أردنا الوقوف على حقيقة ما وصل عن طريق الرواية الشفهية إلى عهد التدوين والكتابة. لعل من أهم ذلك ثلاثة عوامل رئيسة لا مفر من الاعتداد بها في إثبات صدق روايةٍ شفهيةٍ ما أو نفيها، أولها: طول فترة الشفاهية؛ حيث لم يبدأ التدوين المنظم على الأرجح خطواته الأولى إلا بعد نحو قرن ونصف من البعثة [٦٤]. والثاني: ما حصل على امتداد تلك الفترة الزمنية الطويلة من تحولات سياسية واجتماعية وفتن ومعارك وأحزاب وما إلى ذلك. والثالث: طبيعة ما هو شفهي ولا بد بالضرورة أن تختلف في كثير من الجوانب عن طبيعة ما هو كتابي وثائقي.

أما طول الفترة الزمنية فقد جعل بالضرورة كثيرًا مما يُروى شفويًّا عرضةً للتغيير والتبديل على نحو ما. وقرر بعض الباحثين أن السرد المتناقل عبر عصور الشفاهية الممتدة لعقود طويلة تتبدَّلُ صورُه بتبدل إعادة روايته وبتبدل الأشخاص والأمكنة والظروف التي يُروى فيها. إذ إنَّ العصر الشفاهي، كما يؤكد عبد الله إبراهيم، فيه ((تزداد احتمالات التدخل في الخطابات الشفاهية، وتذوب في بعضها، ويعاد أحيانًا إنتاجها في صور مختلفة في ضوء مقتضيات الرواية الشفهية وحاجات التلقي وأيديولوجيا العصر الذي تظهر فيه المرويات أو تعاد فيه روايتها)) [٦٥]. وكذا ((لم يقم التدوين الذي عُرف في وقت لاحق لظهور المرويات السردية إلا بتثبيت آخر صورة بلغها المرويّ)) [٦٦]. وأما ما تعاقب خلال تلك الفترة من ظروف سياسية واجتماعية، وظهور أيديولوجيات متباينة وأطراف متصارعة، فلا بد أن يكون لذلك أثر في ظهور بعض الأخبار بصبغة ما معينة تتلون بألوان الأطراف المنتجة للروايات والمتلقية لها.

وقد درس محمد القاضي في كتابه: (الخبر في الأدب العربي) الخبرَ بوصفه "مفهومًا" له أبعاده الظاهرة والخفية، ولمس في دراسته لهذا المفهوم أمورًا تتصل اتصالا مباشرًا بما نحن بصدده هنا. ولهذا سنعتمد في بعض جزئيات هذه الفقرة على خلاصات قدمها هذا الكتاب في بعض أبوابه وفصوله؛ لتكون معبرًا لنا إلى الحديث عن أخبار نشأة النحو، بوصفها أخبارًا عن النشأة وفي الوقت نفسه تأريخًا

[٦٤] انظر القاضي، محمد: الخبر في الأدب العربي ص150، وإبراهيم، عبد الله: التلقي والسياقات الثقافية ص126 ــ 127.

[٦٥] إبراهيم، عبد الله: التلقي والسياقات الثقافية ص111. وانظر له أيضًا: موسوعة السرد العربي ص176.

[٦٦] إبراهيم، عبد الله: السردية العربية ص16.

لها. ذلك أن القاضي لفت الانتباه إلى علاقة خاصة ومهمة بين "الخبر" و"الواقع"، وإلى أن هذه العلاقة كثيرًا ما يكتنفها الالتباس والغموض في بعض المقامات؛ إذ تتذبذب العلاقة بين هذين القطبين فيتماسان حينًا ويتباعدان حينًا آخر. وأشار إلى تأثر الأخبار بنوعين من الأيديولوجيا، هما: الأيديولوجيا السافرة، والأيديولوجيا المقنَّعة. ويقصد الباحث بمفهوم "الأيديولوجيا" ما وضحه انطلاقًا من فكرة الأشكال الأيديولوجية، وهي: ((مجموعة الأفكار الخاصة التي تكوِّن أيديولوجيا في مجال محدد. فالدين والأخلاق شكلان أيديولوجيان، وكذلك الشأن بالنسبة إلى العلم والفلسفة والأدب والفن. ومن ثم فإن ما نعنيه في عملنا بالأيديولوجيا هو هذه الأشكال التي تتجلى لنا في مجمل النتاج الأدبي والفكري العربي الإسلامي، فاعلة فيه موجهة له، أو متفاعلة معه متأثرة به. وهي على وجه الخصوص: الدين الإسلامي، والعصبية القبلية، والمذاهب الدينية، والنوازع القومية)) [٦٧]. فكما تكون الأيديولوجيا ظاهرة واضحة التأثير في صياغة أغلب الأخبار، أي: "سافرة"، تكون أيضًا مستترة مخفاة توحي من خلال الخبر بما تريد إيصاله من غير تصريح به، أي: "مقنَّعة".

وذكر القاضي أن الفترة الزمنية التي صُنعت على امتدادها الأخبار الشفوية قبل تدوينها ((فيها قام الصراع على أشده بين المسلمين، فاتخذ صورة الحروب والعنف الجسدي أحيانًا، وارتقى إلى المنافرات والمناظرات والمساجلات حينًا آخر. وإذا كان الشعر قد زُجَّ به منذ وقت مبكر في هذه الصراعات فإن الخبر لم يلبث أن أُقحم فيها؛ فأصبح في حيز زمني قصير نسبيًّا لا يقل عن الشعر والخطب شأنًا. وصار محملا لأفكار هذا الاتجاه أو ذاك، ولعقائد هذه الفرقة أو تلك، ولعصبية هؤلاء القوم أو أولئك. فكان الخبر في هذه الحالات جميعًا خادمًا مطيعًا، تخضعه لغاياتها فيؤدي ما يُطلب منه)) [٦٨]. كما ذكر أهم الأطراف المتنازعة نشاطًا في إنتاج الأخبار والمرويات المصبوغة بأيديولوجيتها الخاصة، سافرة ومقنعة، وتداولها وإذاعتها بين الناس، فقال: ((وقد كان للشيعة والأمويين في هذا المجال الحظ الأوفر من النشاط. وقد درج الشيعة على تصوير ورع علي بن أبي طالب وزهده في خبرات الدنيا وإخراجه في هيئة الحليم الحكيم العمول الصدوق... وقد يتخذ الخبر صورة المرافعة الصريحة عن علي، وهي مرافعة يُجمَل فيها النقد ويفصَّل التقريض، وينهض مدح علي على ذم الأمويين... وربما كان ذلك

---

[٦٧] القاضي، محمد: الخبر في الأدب العربي ص644.

[٦٨] القاضي، محمد: المرجع السابق ص645 ــ 646. وينظر أيضًا في الاتجاه نفسه ما ذكره عبد الله إبراهيم من خضوع نوع آخر من الأخبار للإكراهات تبعًا للصراعات، هو روايات "السيرة": إبراهيم، عبد الله: موسوعة السرد العربي ص176 ــ 177.

راجعًا إلى نشاط رواة الشيعة والزبيريين ثم العباسيين بعد ذلك، خصوصًا أن ما لدينا من مؤلفات في الأخبار إنما دوِّن في العصر العباسي))[٦٩].

على أن أخبار وضع علم النحو العربي على وجه التحديد قد ظهرت في نوع معين خاص من الكتب التراثية، هو كتب الطبقات. إذ قرر الدارسون أن أول ظهور هذه المرويات كان في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام المتوفى قبيل منتصف القرن الثاني الهجري [٧٠]، أي: بعد زمن الوضع المفترض بحوالي قرن كامل، ثم تناقل هذه المرويات أصحاب كتب الطبقات الآخرين كابن قتيبة وأبي الطيب اللغوي والسيرافي والزبيدي والأنباري والحموي، وبعض أصحاب كتب الأدب والنحو. ولهذا النوع من المؤلفات التراثية دون غيره خصوصية ينبغي التوقف عندها والتأمل فيها قبل الأخذ بما ترويه. إذ مع أن التراجم تُعَدُّ في جميع أحوالها، كما يقرر إبراهيم، ((أدبًا استعاديًّا تجري فيه عملية بناء الصورة للشخصية استنادًا إلى سلسلة متضاربة أحيانًا من المرويات)) [٧١] تتخذ كتب الطبقات بصورة خاصة أسلوب القص ورواية الأخبار الشائعة المتناقلة وسيلةً رئيسة لترجمة الأعلام الذين تسميهم "الأدباء"، وإن كانوا في الغالب لغويين ونحاة. فهي وإن كانت في الظاهر كتب تراجم هي في حقيقة الأمر كتب سردية تقوم على سرد الطرف والنوادر وما أشيع حول حيوات بعض الأدباء وصفاته، ولا سيما ما يُتندَّر به من ذلك. ومن يتتبع القصص التي تشيع عن كثير من النحاة على وجه الخصوص في هذه الكتب يقف على صور نادرة للعاهات الجسدية وبعض الصفات الشاذة، فكثيرًا ما يكونون: (عرجًا وعورًا ومفاليج وقبيحي الوجوه وبخلاء ومتسخي الملابس منتني الرائحة... إلخ) [٧٢]. وهذه السمة تحتاج إلى الوقوف على أبعادها في دراسة مفردة [٧٣]. لكن ما يهمنا في هذا المقام هو انطواء كتب الطبقات على قدر كبير من السرد القصصي الأدبي الخيالي، وإن كانت تحاول أن تبدو

---

[٦٩] القاضي، محمد: الخبر في الأدب العربي ص653 ــ 654. وانظر في العدد الهائل من المرويات والأخبار والأحاديث الموضوعة التي تنسب لعلي وآل البيت وبعض أعلام الشيعة الفضائلَ والمناقب: كيلاني، محمد سيد: أثر التشيع في الأدب العربي ص40 وما بعدها.

[٧٠] ينظر أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص19،

[٧١] إبراهيم عبد الله: موسوعة السرد العربي ص182.

[٧٢] لم يسلم أبو الأسود نفسه من بعض هذه الصفات؛ إذ ذُكر في ترجمته أنه من العور المفاليج الصلع العرج البخلاء. انظر ابن قتيبة: الشعر والشعراء 2 / 729، والذهبي: سير أعلام النبلاء 4 / 83. ولعل هذه الصفات السلبية من إضافات المناوئين.

[٧٣] أنجزتُ دراسة أرجو أن ترى النور قريبًا بعنوان: (تمثيلات النحاة في كتب الأدب). وقد اتضح لي من خلال تتبع حكايات حيوات النحاة في كتب الأدب أن للمشتغلين بالنحو صورًا نمطية معينة شاعت في الثقافة العربية، ولعل أكثر من أسهم في إشاعتها عنهم الأدباء؛ ربما بسبب الصراع بين النحاة والأدباء، ونوعًا من ردة فعل الأدباء على تعقُّب النحاة النصوصَ الأدبية بالتخطئة النحوية. ولبعض جوانب هذه الصورة النمطية عن النحاة التقليديين تجليات في الثقافة العربية الحديثة يُلمَّح بها في تضاعيف نصوص بعض النقاد المحدثين.

في الظاهر كأنها تقدم ترجمة واقعية حقيقية [٧٤]. وهذا الذي تنطوي عليه كتب الطبقات يبرز كثيرًا من سمات ما هو سردي شفهي في مقابل ما هو وثائقي كتابي، وهما أمران متمايزان في الخصائص والسمات كما أشير إلى ذلك من قبل، ولعل أهم سمة من ذلك المزج بين الواقعي والخيالي كثيرًا. ولأجل كون الأخبار تمزج بصورة واضحة بين البعدين: التأريخي الواقعي والأدبي الخيالي، وتوشك أن تلغي الحدود بينهما على ما تبين، قرر القاضي عدم وضوح الفصل في أخبار التراث عمومًا بين الخبر الأدبي والخبر التأريخي في كل حال، بل قد تنمحي الفروق تمامًا بين النوعين في أحيان كثيرة [٧٥].

من مجموع ما تقدَّم يتبين مبلغ الحذر الواجب توخيه في الربط بين المرويات والوقائع التي تنقلها تلك المرويات. ومن هنا أيضًا تصبح الأخبار والمرويات التي أُنتجت في عصر ما قبل التدوين عمومًا غير قابلة لجعلها تأريخًا للوقائع ووثائق شاهدة على صدقه من غير احتراز عما ذكر. ولعل الوعي بهذا الأمر هو الذي دفع الجاحظ للتصريح بالدعوة إلى الشك في الأخبار أولا قبل الوثوق بها. بل لقد جعل الشك سمة الخواص والعارفين في مقابل التسليم والتصديق الذي هو من سمة العوام، حيث يعجزون عن الشك في الأخبار. يقول: ((والعوام أقل شكوكًا من الخواص؛ لأنهم لا يتوقفون في التصديق والتكذيب، ولا يرتابون بأنفسهم. فليس عندهم إلا الإقدام على التصديق المجرد أو على التكذيب المجرد، وألغوا الحال الثالثة من حال الشك التي تشتمل على طبقات الشك)) [٧٦]. وقال في موضع آخر بعد أن ذكر إحدى المرويات: ((ولا يعجبني الإقرار بهذا الخبر، وكذلك لا يعجبني الإنكار له. ولكنْ ليكن قلبك إلى إنكاره أميل)) [٧٧]. فالجاحظ كما استنتج القاضي ((يعمل على تنمية الحاسة النقدية عند قرائه بدفعهم إلى عدم التصديق بكل ما يبلغهم من أخبار. ولذلك فإنه يعد من لا يعمل عقله حاطب ليل. لا، بل يعتبر هذا القبيل من الناس بلية)) [٧٨].

وإذا كان الحذر من تلبس الأخبار بأيديولوجيات منتجيها مطلوبًا قبل الربط بين الأخبار والواقع عمومًا كما تقدم، فإنه في أخبار نشأة النحو خاصة أكثر إلحاحًا؛ للأسباب المذكورة، ولأسباب تخص

---

[٧٤] من أهم ما يتوسل به واضعو الأخبار لإضفاء مسحة توحي بالواقعية والصدق على مروياتهم: "الإسناد". انظر: أسمهر، الهاشم: عتبات المحكي القصير في التراث العربي والإسلامي ص147 ــ 148، 169.

[٧٥] القاضي، محمد: الخبر في الأدب العربي ص593 وما بعدها.

[٧٦] الجاحظ: الحيوان 6 / 22.

[٧٧] الجاحظ: المصدر السابق 6 / 19.

[٧٨] القاضي، محمد: الخبر في الأدب العربي ص604.

هذه الطائفة من المرويات وحدها. أما الأيديولوجيا الحزبية المذهبية التي تجمع بين هذه الطائفة وعدد هائل آخر من مرويات ذلك العصر فهي واضحة، وقد سبقت الإشارة إلى بعض مظاهرها فيما تقدم وسيشار إلى مظاهر أخرى منها فيما يلي، وأما الأسباب الخاصة بهذه الطائفة وحدها وتقتضي نظرًا خاصًا بها فستتبين فيما يلي.

سبقت الإشارة من قبل إلى أن أحمد أمين وشوقي ضيف وعلي أبو المكارم، وغيرهم، لحظوا البعد المذهبي الذي ربما تدخل في صياغة هذه المرويات؛ لأنها في الغالب تراوح في تسمية واضع النحو بين علي رضي الله عنه وأحد أتباعه هو أبو الأسود، أو تجمعهما معًا. فإذا جمعتهما وزعت الأدوار بما يتناسب مع حجم الخليفة الإمام ومع حجم التابع الورع المطيع الموهوب، وهذه هي الأيديولوجيا السافرة. أما القصة التي تجمع مع أبي الأسود زيادًا لا عليًّا فيبدو أنها تصلح مثالا للأيديولوجيا المقنعة التي أشار إليها القاضي؛ إذ تبرز المرويةُ أبا الأسود وهو من الرعية في مقام أرفع من مقام الراعي والخليفة. إذ إنه يملك العلم الذي لا يملكه زياد، وزياد بمثابة من يتوسل إلى أحد رعيته أن يقوم بعمل عظيمٍ يعرف الخليفة أن ذلك الرجل قادر بالضرورة على فعله. ثم إن الحكاية تزيد أبا الأسود علوًّا في المقام حين يتمنع من القيام بما وجه به الخليفة، فيضطر الخليفة إلى إرسال من يعترض طريقه باللحن. ثم بعد ذلك تصل الحكاية إلى أبعد مداها حين يقوم أبو الأسود بتنفيذ العمل، ليس طاعة لهذا الخليفة الذي ينبغي ألا يُطاع، بل ورعًا وخوفًا على القرآن حين سمع اللحن فيه وطلبًا للثواب من الله. وفي مقابل المذهبية الشيعية تحاول المذهبية السنية أن تحل في المرويات نفسها عمر بن الخطاب بدلا من علي بن أبي طالب، حتى إن كان ذلك منافيًا للمشهور من تاريخ الثلاثة عمر وعلي وأبي الأسود. كما أنها ذهبت أيضًا إلى إدراج ابن عباس رضي الله عنه في هذه المسألة كما اتضح من العرض السابق. ولهذا استحق بعض ما يروى على أنه من قبيل التأريخ أن ينعت بالأساطير والخرافات والحكايات وما إلى ذلك. والظاهر أن سيطرة الأيديولوجيا على أذهان الرواة على النحو الموصوف فيما مضى هي التي ألبست عليهم وحجبت عنهم رؤية ما تنطوي عليه رواياتهم من مفارقات[٧٩].

[٧٩] ما تزال أيديولوجيا "الطائفية" تغذي الانتصار لبعض من نُسب إليهم وضع علم النحو كأبي الأسود الدؤلي، وتحتشد لإثبات صدق المرويات عنهم وعلميتها. وقد ألف أحدهم كتابًا ضخمًا في أبي الأسود بناه كله على مناقشة وصفها بـــ "العلمية" غايتها نفي الشبه عن مرويات أبي الأسود. انظر محمد، هاشم: أبو الأسود الدؤلي، منشور في (موقع تبيان) على الإنترنت، وانظر بصفة خاصة المقدمة.

من بين المضامين التي اشتملت عليها الحكاية هنا وينتفي الصدق التأريخي الواقعي عنه بأدنى نظر، على سبيل التمثيل لا الحصر، ما سبق التنويه عنه في بعض الدراسات من أنها جعلت الإلباس في حديث ابنة أبي الأسود لأبيها يزول بالعلامة الإعرابية، في حين أنه مما يزول بالتنغيم؛ لأن الأسلوبين المختلفين تعجب واستفهام. كما أنها استعملت في ردها على أبيها مصطلحي "التعجب والاستفهام" النحويَّيْن. وكذلك تضمنت القصة المشكلة الداعية لوضع العلم، وفي الوقت نفسه معرفة مسبقة بصورة العلم المقترح لحل المشكلة، وأصوله وتقسيماته ونحو ذلك، وهو ما فُسِّر بأنه إدراك "ماهية" العلم في ضوء "غايته"[٨٠]. لكن المفارقات التي تقرب القصص من الأدب والخيال وتبعدها عن التأريخ والواقع، وهي كثيرة، يُتعامى عن ملاحظتها حين تريد الأيديولوجيا أن تظهر، كنسبة كل عمل عظيم ــ كوضع علم النحو ــ إلى شخصية ما من الشخصيات ونحو ذلك. غير أن الأيديولوجيا الموجهة لسير الأخبار والمرويات وصياغتها ليست فقط الأيديولوجيا المذهبية كما قد يتبادر من مجمل ما مضى. بل إن هناك أيديولوجيات أبلغ أثرًا في هذه المسألة؛ لأن الأيديولوجيا المذهبية يكون تركيزها في الغالب على الواضع أكثر من تركيزها على الموضوع. أما الأيديولوجيا التي ينبغي الإشارة إليها هنا، وهي المسؤولة بصورة رئيسة عن ظهور المفارقات في صياغة المرويات فهي "غاية" علم النحو التي أشير إليها قبل قليل، وستتضح في الفقرة التالية.

6. أيديولوجيا الغاية ونشأة النحو:

ذكرنا أن الأيديولوجيا المذهبية ليست هي العنصر الوحيد الذي صاغ مرويات نشأة النحو ووجهها وجهة معينة. بل هناك أيديولوجيات أخرى تحكمت أيضًا بصورة بالغة في صياغة الأخبار من جهة، وفي جعلها مقبولة عند متلقيها مع ما فيها من مفارقات من جهة أخرى، هي "الغاية" التي تتحقق بعلم النحو. وقد أشير فيما مضى إلى أن اللحن مع كونه سببًا في نشأة النحو هو أيضًا غاية العلم؛ لأن علم النحو يقضي عليه، وقلنا: إن من يقتنع بأن اللحن كان سببًا في نشأة النحو لا بد بالضرورة من أنه مقتنع بأن النحو هو الذي تواجَه به مظاهر اللحن. وهذه أيديولوجيا يمكن أن تكون متحكمة في صناعة أخبار النشأة وفي القبول بها وتصديقها؛ لأن الذي لا يؤمن بأن النحو يقضي على اللحن

---

[٨٠] انظر الغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو ص124.

سيتشكك بالمقابل حتمًا في مروية النشأة التي تدعي ذلك. وفي مقابل أيديولوجية اللحن هناك أيديولوجية التعليم، وهي القناعة بإمكان تعليم غير العرب العربية بالنحو، وهكذا.

ولكن هل يمنع النحوُ اللحنَ؟ وهل يُعلِّم النحوُ غيرَ العرب العربيةَ؟ لن نكتفي في الإجابة عن هذين السؤالين بنعم أو لا؛ إذ قد أجاب باحثون من قبل عن هذين السؤالين بنعم حينًا وبلا حينًا آخر، كما مر ذلك. كما لن نعمد أيضًا إلى سرد الأدلة والشواهد التي تدعم الجواب بنعم أو لا.إذ نعتقد أن الإجابة عن ذلك لا بد من ربطها ببيان العلاقة الملتبسة بين "الغاية" من النحو و"ماهيته". إذ ربما ساد فهم معين لطبيعة علم النحو (أي: ماهيته) في ضوء فهم معين للغاية التي يحققها. وهي مسألة تحتاج إلى بيان، وسنوجز غاية الإيجاز أهم ملامحها مراعاة للمقام.

يشيع بين الدارسين الاعتقاد بأن النحو العربي منذ ظهور أول كتاب فيه، وهو كتاب سيبويه، إنما نشأ لغاية تعليمية. غير أن عددًا لا بأس به من الباحثين نبهوا على خطأ هذا الاعتقاد الشائع، وأن الكتاب ليس فيه ما يدل على ذلك من قريب أو بعيد، وأن الانحراف بمؤلفات النحو إلى الوجهة التعليمية إنما جاء في العصور المتأخرة بالتدريج، ولا سيما منذ أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع وما بعد ذلك. أما مضامين المؤلفات النحوية الأولى فهي لا تخرج عن كونها تحليلا علميًّا صرفًا لوجوه التركيب، وبيانًا للنظام اللغوي الذهني، أو هي بعبارة أخرى دراسةٌ علمية لما يسمى اصطلاحيًّا بـــ "المعرفة اللغوية" عند متكلمي العربية. ولن نطيل في إثبات هذا الأمر أو إيراد الأدلة والشواهد عليه؛ لأنا قد تناولنا هذه المسألة في أعمال سابقة، وتناول آخرون بالتفصيل والإيضاح محاور هذه القضية ومفاصلها بما يكفي معه مجرد الإشارة إليها والإحالة عليها [٨١]، ولأن ما يعنينا هنا هو صلة هذا الأمر بما نحن فيه من حديث النشأة لا غير. أما شيوع الاعتقاد خطأً بين الدارسين بأن النحو نشأ لغاية تعليمية فله سببان رئيسان، أحدهما: المؤلفات المتأخرة التي توهم بأنها امتداد للنحو منذ بدئه بلا اختلاف، والآخر: شيوع هذه المرويات عن نشأة النحو.

[٨١] يعد الفرق بين نحو الأوائل ونحو المتأخرين فرقًا بين "نموذجين إرشاديين" متمايزين، المتقدم منهما علمي والمتأخر تعليمي: انظر في المزيد عن هذا الأمر الغامدي، محمد ربيع: "نحو سيبويه ونحو المتأخرين" ص12 وما بعدها، وانظر في الدراسة المذكورة عرضًا لأهم الدراسات الحديثة التي نوهت بتميز المؤلفات النحوية المبكرة عن المتأخرة منها، وأبانت عن محدداتها ومفاصلها.

أما الإلباس في التركيب بإحلال علامةٍ إعرابيةٍ ما محل أخرى، وهو ما توحي به المرويات في عبارة ابنة أبي الأسود الملحونة وتمليه أيديولوجية اللحن والنحو المشار إليها سلفًا، فهو أمر يتصل اتصالا وثيقًا بفهم مخصوص لقضية "الإعراب والمعنى" والعلاقة بينهما. وقد بحثنا في دراسة سابقة علاقة الإعراب بالمعنى، واتضح من خلال البحث محدودية دلالة الإعراب (بمعنى العلامة) على المعاني المرادة في التراكيب في مقابل أهمية العلاقة بين الإعراب (بمعنى الموقع واقتضاء الموضع علامةً ما) والمعنى، وهو عمل تحليلي يتعلق بصورة رئيسة بوجوه الدلالة التي يمكن الوصول إليها من خلال تحليل التراكيب نحويًّا. وقد ترسخ الاعتقاد بأن النحو هو الذي يحفظ علامة الإعراب من التغيير والتبديل، ومن ثم هو الذي يصون اللسان من اللحن والخطأ والفساد، كما ترسخ الاعتقاد في الاتجاه المقابل بأن إحلال الحركة الإعرابية محل أخرى هو الذي كان سببًا في نشأته. وقد ساعد على ذلك كونُ العربية لغة إعرابية تلحق الحركات أواخر كلماتها. على أن بعض الباحثين قد نبه على أن الخطأ كما يقع في علامات الإعراب يقع في غيرها، كالخطأ في الصيغة أو المطابقة أو الأصوات ونحو ذلك[٨٢].

وبانتفاء الغايتين المنصوص على أنهما من دواعي نشأة النحو تنتفي صحة الروايات التي تجعل النحو استجابة فورية لحوادث لحن حصلت في الواقع، وهو أمر مهم للغاية في سياق حديثنا كما هو واضح. غير أن المهم أيضًا أن نشير هنا إلى أن إدراك الدارسين غايةً ما من غايات علم النحو أثر تأثيرًا بالغًا في رسم صورة معينة في أذهانهم لعلم النحو. فكما أن التصورات حول طبيعة النحو أنتجت مرويات نشأة النحو وهيأت لقبولها، كذلك شكلت المرويات طبيعة معينة لعلم النحو، ولهذا سمينا مرويات النشأة في عمل سابق بالحكاية المؤسِّسة المؤسَّسة[٨٣].

لقد غدا هذا الجزء من تأريخ التراث العربي عامة، والتراث اللغوي خاصة، بمثابة "الحلقة المفقودة" بحسب عبارة مكرم، وفراغًا كبيرًا يحتاج إلى ملئه بشيءٍ ما. لكنه لم يملأ إلا بالمرويات والأخبار. وهذا

---

[٨٢] انظر أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو ص 35 ــ 37.

[٨٣] لمزيد من الإيضاح نقول: إن حكايات التراث في الغالب "مؤسَّسة" على فهم ما معين لمضمون ما تحكيه. فحكايات الكرم التي تحكي نحر الإبل مثلا مؤسَّسة على صورة محددة لمفهوم "الكرم" على أنه "إطعام"، وتنسب ذلك إلى شخصية سردية معينة اتُّخذت "رمزًا" للكرم هي "حاتم"، وحكايات عدل الخلفاء أو فصاحتهم أو زهدهم ونحو ذلك مؤسسة على الصورة النمطية للصفات التي ترى الثقافة وجوب تحلي الخليفة بها، وهكذا. لكن هذه الحكايات والمرويات الشفهية لا تلبث أن تصبح أيضًا "مؤسِّسة" لصورة هذه المفاهيم في الأذهان من جهة، ومن جهة أخرى لملامح "تأريخ" واقعي حقيقي للكريم (حاتم الطائي)، وللخلفاء العادلين الزهاد الفصحاء. انظر الغامدي، محمد ربيع: "حكايات نشأة النحو" ص123 وما بعدها، ومقالة "الحكاية المؤسسة"، جريدة الرياض، ع13271، و ع 13278.

أمر بدهي لا غرابة فيه؛ لوقوع هذه الفترة الزمنية في مرحلة ما قبل التدوين، وهي مرحلة تخلو من الوثائق الكتابية التي تجيب في العادة عن أسئلة النشأة، فلا يبقى من مجيب عن هذا السؤال إلا الأخبار والحكايات والروايات الشفهية. وهذا الظرف الشفهي الذي مر بالثقافة العربية له ما يشبهه بطبيعة الحال في ثقافات الأمم الأخرى، وهو في الغالب الظرف الذي يفسر ظهور "الأساطير" بوصفها تفسيرًا لنشأة الظواهر والأشياء التي لا دليل ماديًّا على كيفيات نشأتها الأولى. وقد ذكرت بعض الدراسات أن ثقافات الأمم الأخرى وُجد فيها مرويات تنقل نشأة النحو فيها على نحو شبيه جدًّا بالذي ورد في التراث العربي. يقول محمد زغوان: ((إن بعض القصص في ثقافات الأمم الأخرى يشبه إلى حد كبير قصة الإمام علي مع أبي الأسود الدؤلي، وكذلك مع ابنته))[٨٤]. ذلك لأن الأمم كلها تتماثل بالضرورة في اللجوء إلى إجابات عن بدء الأشياء العظيمة والظواهر المهمة؛ و((ما يؤثر من تماثل وتقاطع في بعض المبادئ بين العرب وغيرهم من سائر أمم الأرض من الهنود أو السريان ونحوهم قد يدخل في باب الاتحاد العقلي للعقل الإنساني؛ لتماثل التجارب التي تفضي إلى ذات الحلول مع بعض الاختلاف في الجزئيات والتفاصيل))[٨٥].

وهذا المنحى التفسيري لنشأة ما هو مجهول النشأة من الظواهر أو الأمور العظيمة المؤثرة في حياة الناس يسمى عند الباحثين في الفكر الإنساني وعلم الأساطير المقارن بـــ "التفسير بالأسطورة". وليس الوصف بالأسطورية سلبيًّا أو هجائيًّا كما تَصَوَّرَه بعضُ الباحثين حين رآه يتردد عند المستشرقين فهب للدفاع عن النحو العربي ونشأته؛ ربما من منطلق عاطفي لا علمي. بل ينبغي أن تؤخذ تسمية المستشرقين لمرويات نشأة النحو بالأسطورة في سياقها العلمي لا العاطفي. إذ يختلف مفهوم الأسطورة هنا من الناحية الاصطلاحية عن كثير من الألفاظ المشابهة كالخرافة وحكايات العجيب والغريب وغيرها. فتتميز الأسطورة بخصائص منها: أنها حكاية تفسير، وأنها حكاية بدء ونشأة. فالأسطورة في هذا السياق تختلف من الناحية المفهومية عما تعنيه الكلمة نفسها في سياقها اللغوي المقترن بالإيحاءات السلبية؛ وليست بالضرورة مرادفة للكذب والخرافة فقط في كل حال؛ بل هي في

[٨٤] زغوان، محمد: "إرهاصات نشأة النحو".

[٨٥] زغوان، محمد: المصدر السابق.

بعض أحوالها تمثل الإجابة الأولى التي تستثير الناس للوصول إلى الإجابات العلمية فيما بعد، بوصفها الحكاية المفسرة لما لا تفسير له[٨٦].

ولهذا لا ينبغي فيما أرى أن يُحمَل استبعادهم الروايات أو وصفها بالأساطير على المماثلة بين نشأة النحو ونشأة اللغة كما استنتج أبو المكارم [٨٧]. إذ لا يظهر في مجمل نصوص المستشرقين ما قد يشير إلى أنهم ساووا بين الأمرين. لكن ربما لم يُدرك حق الإدراك مفهومهم للأسطورة، ولدورها الذي لا بد من أن يكون حاضرًا في غياب المفسر الطبيعي والعقلاني، فأُوِّل هذا الإنكار على معنى المساواة بين مسألتين مختلفتين هما نشأة النحو ونشأة اللغة. وكذلك يعود عدم تفهم مقاصد المستشرقين بإقحام مفهوم "الأسطورة" هنا إلى اختلاف بيِّن في المنهج من حيث هو عندهم طريقة في التفكير تؤمن بما يسمى "القطيعة المعرفية" مع ما هو رائج مسلَّم به في الحقل مما لا دليل قطعيًّا عليه [٨٨]، في حين لا يمانع غيرهم من الاتكاء على الأخبار والروايات وحدها في الإثبات أو في النفي، بل قد يرى بعضهم أن الروايات لا يجوز ردها إلا بدليل كما اتضح [٨٩]. وهذا الاختلاف يحيل على منهجين واضحين: يسود على أحدهما تغليب الاتجاه العاطفي الروحي الذي يتعاطف مع العناصر التراثية؛ ربما لأنه يخشى إن تردد في قبول شيء منها أن يصل به ذلك إلى رد ما لا سبيل إلى رده، وعلى الآخر تغليب الاتجاه العقلي الصارم الذي لا يتردد في محاكمة ما لا يقبله العقل ولا يستسيغه المنطق.

ومن المهم أن نشير في هذا المقام إلى أن الباحثين في تأريخ الأفكار وعلم الأساطير المقارن يقررون من حيث المبدأ أن أساطير التفسير لا تتشكل بطبيعة الحال إلا على نحوٍ لا يتعارض مع التصورات القارة عن طبيعة الشيء المفسَّر [٩٠]. وطبيعة الشيء المفسر قد تسهم "الغاية" منه في بلورة صورته على نحو ما كما ذكرنا. ومن هنا يتضح كيف أصبحت أيديولوجيا "الغاية" من النحو قد أسهمت بصورة مزدوجة في بلورة "طبيعة" علم النحو نفسه، وفي تشكيل "أسطورة" تفسير نشأته.

---

[٨٦] انظر إلياد، مرسيا: مظاهر الأسطورة ص 10، وبريست، جون ف: "الأسطورة والحلم في الكتاب المقدس العبري" ص 47 ــ 50، وزكريا، فؤاد: التفكير العلمي ص 76، والغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو ص 124.

[٨٧] أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص 41، 136.

[٨٨] انظر في مفهوم المنهج في الفكر الحديث من حيث هو "قطيعة معرفية"، لا أنه مجرد نصوص وشواهد وإحالات: العروي، عبد الله: مفهوم العقل (فقرة: الرأي والمنهج) ص 11 ــ 12.

[٨٩] انظر ما سبق في هذه الدراسة في فقرة (صدى المرويات التراثية في الدراسات المعاصرة).

[٩٠] انظر زكريا، فؤاد: التفكير العلمي ص 56 وما بعدها.

ليس غريبًا إذن أن تظهر الروايات المفسرة للنشأة، وليس غريبًا أيضًا أن تتخذ صورًا معينة تؤثر فيها أيديولوجيات مختلفة معينة، من هذه الأيديولوجيات ما هو متعلق بالعلم نفسه ومنها ما هو متعلق بتسمية الشخصيات التي افتُرض أنها أنشأته. لكن الغريب هو أن ينتقل ذلك كله برمته إلى الدرس العلمي المعاصر، فلا يملأ الفراغَ ويكمل الحلقةَ المفقودة فيه إلا هذه الرواياتُ لا غير، ولا تكاد تجد في التأريخ لمراحل علم النحو الأولى إلا هذه الروايات وما يبنى عليها من استنتاجات. وقد مر بنا فيما مضى كيف أن بعض المعاصرين يعثر على رواية جديدة لم تُذكر في البحوث السابقة فيصنع ببنائه عليها ما لم يصنعه الآخرون، وكيف أن بعضهم يتتبع إحصائيًا عدد مرات ورود المروية ليقدمها في الاعتبار على غيرها بوصف ذلك عملا علميًّا منهجيًّا، وهكذا. بل لقد غدا حقل "تأريخ النحو" أشبه بمجال واسع لسرد الحكايات والمرويات الظريفة المسلية؛ يقول سعيد الأفغاني عن إحدى هذه الحكايات المذكورة في نشأة النحو : ((ولا بأس في إيرادها ففيها طرافة وفيها ظرف))[٩١]. وقد يدل هذا من بعض الوجوه على تصورات الباحثين القارة عن مفهوم "التأريخ" عمومًا و"تأريخ العلوم" بصورة خاصة؛ إذ لا تتضح فيما يبدو عند أكثرهم حدود هذين المفهومين، ولا الفرق بينهما وبين "التفسير بالأسطورة".

أما التأريخ فقد نبه الجاحظ ـــ مع تقدم عصره ـــ على الفرق بين العوام والخواص في تلقي الأخبار خاصة والربط بينها وبين الوقائع، كما تقدم. وتنبه علماء نقد الحديث قديمًا أيضًا إلى طرق قبول النص وتمحيصه متنًا وسندًا؛ لئلا تختلط أخبار الخيال بأخبار الواقع في أمر ديني حاسم هو الحديث النبوي. وقد أعاد سعيد يقطين المعايير المختلفة التي استعملت لضبط الحديث النبوي إلى مبدأ واحد هو مبدأ الملاءمة[٩٢]، وشبيه بذلك ما سماه عبد الله العروي بـــ "قواعد الإمكان والاستحالة" عند ابن خلدون[٩٣]. أما في العصر الحديث ففضلا عما نبه عليه باحثو التأريخ من مبادئ وأساليب إجرائية في ترتيب الوثائق ونقدها مما هو معهود متداول، استقر عند كبار الباحثين في تأريخ الأفكار ونظرية

---

[٩١] الأفغاني، سعيد: في أصول النحو ص13. وانظر وصف أبي المكارم للقصص التي تلهّى بسردها الباحثون بأنها (أقاصيص تصلح للسمر ولا تجدر بالنظر) أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص157. وقارن ذلك بما وصف به العرويُّ المؤرخَ المختصَّ أيضًا من أنه قد يتحول في أحيانٍ إلى أديبٍ صاحب ملح ونوادر. وكذا ما وصف به بعض المجتمعات التي لا فرق فيها بين تأريخ الأخبار والقصص التأريخي، فيكون فيها المؤرخ راوية وقصّاصًا: العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ 1 / 23، 25.

[٩٢] انظر يقطين، سعيد: الكلام والخبر ص 77 ـــ 78.

[٩٣] انظر العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ 1 / 20.

المعرفة الفصل من الناحية المفهومية بين التأريخ الفعلي (التأريخ / الوقائع) والتأريخ المروي (التأريخ / الأخبار) بوصفهما مفهومين متقابلين ضديًّا [٩٤]. وهذه أمور يلزم أن تراعى؛ لكونها فيما أرى أساسية في إضفاء العلمية أو عدمها على هذا النوع من التناول، وهو ما لم يُلتفَت إلى شيء منه فيما أعتقد في موضوعنا هذا.

وكذلك لم يراع الدارسون في بحث هذا الموضوع أمرًا لا بد من مراعاته؛ لئلا يلتبس السرد الخيالي بالتأريخ الواقعي، هو التفريق بين أمرين مختلفين في الشخصية التي تنسبُ إليها (المروية / الأسطورة) عملا عظيمًا خارقًا للعادة كوضع أهم علوم اللسان العربي (النحو). هذان الأمران هما: "الشخصية السردية" الخيالية، و"الشخصية الواقعية" التي ربما عاشت حقيقةً في زمن ما. ولا يجوز أن تؤخذ ملامح الشخصية الواقعية من خلال ما تبدو عليه ملامحها في السرد، ولا المطابقة بين الشخصيتين. فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يجوز أن تؤخذ ملامح شخصيته الواقعية من خلال ما ورد في كتب الشيعة عنه من أخبار وأحاديث موضوعة وأشعار مصنوعة وقصص مبالغ في سرديتها، لا يمكن لعاقل أن يحملها على محمل التأريخ والصدق الواقعي. ولهذا ينبغي عدُّ علي بن أبي طالب "الواقعي" رجلا آخر مختلفًا عن علي بن أبي طالب "السردي" الذي جعله السرد واضع النحو أو آمرًا بوضعه. وكذلك أبو الأسود الواقعي ــ إن كان هناك من يسمى أبا الأسود حقيقة [٩٥] ــ هو بالضرورة غيرُ أبي الأسود المنسوب إلى ابنته اللحن، والمنسوب إليه وضع النحو.

ومما ينبغي مراعاته في هذا المقام أيضًا، من أجل الوصول إلى فهم عميق لكثيرٍ من الخيوط الدقيقة الفاصلة بين "الواقعي" و"الخيالي"، هو أنَّ "السرد" القصصي يعد النوع الأدبي الذي درجت الثقافات الإنسانية المختلفة عادةً من جهةٍ على اتخاذه وسيلة للتعبير عن معتقداتها ومسلماتها وأعرافها وتقاليدها، ومن جهةٍ ثانية تخرج عليه ما تريد أن تحوله الثقافات من باب الخيال ومجرد الأحلام إلى باب تحقق تلك الخيالات والأوهام وعدها كأنها حقيقة واقعة. ثم إن السرد هو الشكل المتخذ في الثقافات كافة أرضيةً وخلفية للأشكال الأدبية وغير الأدبية الأخرى. وقد تنبه كثير من نقاد الأدب

---

[٩٤] العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ 1 / 26.

[٩٥] بما أن اسم أبي الأسود الدؤلي لم يُذكر إلا في مرويات الشيعة أو في الحكايات والقصص التراثية بوصفه بطلا أسطوريًّا، ولم يرد في التراث العلمي اللغوي "الوثائقي" كابن أبي إسحاق ويونس والأخفش الكبير ونحوهم، فالبدهي أن يعد ابتداءً من الشخصيات السردية الأسطورية كالمهلهل وسيف بن ذي يزن وأبي زيد الهلالي... إلخ. ومن هذه الزاوية يمكن أن يقال: لا شيء يثبت بالقطع أن هناك من كان يسمى أبا الأسود الدؤلي حقيقة.

والباحثين في الأجناس الأدبية إلى أن السرد يعد الخلفية التي لا تستغني عنه الأنواع الأخرى كالشعر والأمثال والخطب وغير ذلك بصورة دائمة أو شبه دائمة [٩٦]. ولعل من أبرز تجليات ذلك أنه كثيرًا ما يُتَّكأ في إيصال التأثير ببيت أو مقطوعة من الشعر أو مثل أو خطبة أو نحو ذلك على القصة التي تحكي المناسبة التي قيلت فيها. وكلمة "المناسبة" المستعملة هنا لها في سياقنا هذا أهمية بالغة، من حيث إنها تؤدي عادةً وظيفتين مزدوجتين، إحداهما: كون المناسبة هي الحامل الأهم للنصوص التي يُدَّعى أنها قيلت فيها، والموجِّه الأبرز لدلالات النصوص بحسب ما يريد منتجو القصة المسماة بـــ "المناسبة"، وبحسب ما تفرضه أيديولوجياتهم المختلفة. والأخرى: أنها باتخاذها الأسلوب السردي توهم بأن تفاصيلها تأريخية واقعية، بوصف السرد هو أيضًا ما يُتخذ في العادة أسلوبًا للتعبير عن الأحداث التأريخية الواقعية[٩٧].

السرد في المجمل إذا نُظر إليه من زاوية "الحكمة" التي يود إيصالها إلى المتلقي فإنه كما يقرر عبد الفتاح كيليطو ((قد يكشف الحكمة كما قد يخفيها، بل لعله يخفيها أكثر مما يكشفها. فمَن قال: إن الحكيم يريد حقًّا أن يعرض بصفة جليَّة ما يروج في ذهنه، وما يسعى إليه من أغراض؟)) [٩٨]. ولهذا يرى كيليطو أن الكلام في السرد يمكن أن ((يتحول إلى شبكة لاقتناص ضحية... فعِوَض أن تُظْهِر العلاماتُ ما يدور بخلد المتكلِّم فإنها تصير حجابًا يعسر خرقه، أو تصير بمثابة الحَبِّ المنثور على شرك الصياد))[٩٩]. ولعل من بين أهم المفاهيم التي وظفها بعض باحثي السرد لإظهار هذا الجانب الذي تبدو فيه أيديولوجيات منتجي الحكايات وأغراضهم، في مقابل ما ينبغي لمتلقيها أن يعيه فلا يقع في شرك ما تريد إيصاله، مفهوما: "المغزى والإحالة". وهذان المفهومان، وإن كانا قد شاعا في تحليل النصوص الشعرية للفصل بين مغزى النص الشعري وإحالته على أشياء واقعية في الخارج [١٠٠]، يرى سعيد الغانمي أن ((هذا الانقسام إلى مغزى وإحالة لا يختص به الشعر وحده، بل هو مبثوث في اللغة كلها. يحاول

---

[٩٦] انظر مثلا: النعمي، حسن محمد: "غواية السرد" ص 96، وانظر له أيضًا مقالة "جدل العلاقة بين الشعر والسرد".

[٩٧] وظَّف العروي مفهوم "السرد" بمعنى نصَّ عليه هو: (صيغة معينة في تناول وعرض المعلومات عن الماضي "التاريخ السردي في مقابل التحليلي النقدي")، والرواية بمعنى: (التقديم المقبول لدى العموم في زمان معين حول حادثة أو مجموعة حوادث)، والقصص بمعنى: (التقديم الخاص بمؤلف معين، والذي تمتزج فيه بأقدار متفاوتة الأخبار الموثقة والادعاءات الخيالية المستبعدة والمحتملة). العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ 1 / 25 (الحاشية رقم 2).

[٩٨] كيليطو، عبد الفتاح: الحكاية والتأويل ص 38.

[٩٩] كيليطو، عبد الفتاح: المصدر السابق ص 40.

[١٠٠] انظر مثلا ريكور، بول: نظرية التأويل (فصل: المعنى بوصفه مغزى وإحالة) ص 48 وما بعدها.

منتج النص أن يضع فيه مغزى ما عن طريق الإيحاء بوجود إحالة))[١٠١]. ومع أن نص الغانمي هذا يتوجه في المقام الأول إلى دلالتين: إحداهما نابعة مما يصرح به منتج النص ومؤلفه، والأخرى مما يتوصل إليه المتلقي (أي: معنى المؤلف ومعنى القارئ)، نرى أيضًا إمكان تطبيق هذه الرؤية على ثنائية مخصوصة في سياقنا هذا هي: الإحالة التي تمثلها الواقعة التي تفترضها الحكاية، والمغزى بوصفه غرض منتج الحكاية الذي يتوصل إلى معرفته المتلقي، وهو ما سماه كيليطو "الحكمة" كما مر.

ويتضح مما تقدم أن هناك محاذير كثيرة متنوعة تؤدِّي في أغلب الأحيان، إن لم يُتنبَّه لها، إلى خلط الأحداث في التأريخ العام كله، وإلى إحداث الالتباس والتداخل بين تلك الأحداث والأيديولوجيات التي أنتجت الروايات والأخبار والقصص حولها. ونستطيع في ضوء ذلك أن نقول مع عبد الله العروي: إن التأريخ العام كله قد يغدو، من حيث هو أخبار الماضي، مُفْرَغًا ((إما في شكل خرافة، وإما في شكل قول مثبت بوثيقة. الواقع أن قسمًا ضئيلا جدًّا من معلوماتنا حول الماضي خاضع إلى التوثيق، أما القسم الأكبر فهو دائمًا وباستمرار مفرغ في تصوُّر عام وعامِّيٍّ يمثل جانبًا من ثقافتنا))[١٠٢].

فإذا خرجنا من "التأريخ العام" إلى "تأريخ العلوم" وجدنا أن ما يسمى بتأريخ العلوم وفلسفتها حقلٌ معرفيٌّ أضحى له في الفكر الحديث ما يجعله كغيره من الحقول المعرفية الأخرى مستندًا إلى أطر نظرية وفكرية مستقلة خاصة به، وليس مجرد تسجيل زمني متتابع لأحداث العلم المؤرخ له؛ إذ إن هذا الجانب التسجيلي هو أقل الجوانب المحتفى بها فيه. ولهذا يميز جورج كانغيلام بين ثلاثة أسباب مهمة تدعو ((لإنجاز تاريخ للعلوم: سبب تاريخي، وسبب علمي، وسبب فلسفي. يكمن السبب التاريخي، وهو سبب خارجي بالنسبة إلى العلم بوصفه خطابًا محققًا على قطاع محدد من التجربة، في ممارسة الاحتفاءات التذكارية وفي واقع التنافسات المدعية للأبوة الفكرية وفي الصراعات حول الأولوية... وثمة سبب علمي أكثر صراحة يختبره العلماء بصفتهم باحثين... وأخيرًا فإن السبب الفلسفي بمعناه المخصوص يتعلق بأنه من دون المرجعية الإبستيمولوجية سوف تكون نظرية المعرفة تأملا في الفراغ، ومن دون العلاقة بتاريخ العلوم ستكون الإبستيمولوجيا صنوًا لا لزوم له أصلا للعلم الذي نزعم

---

[١٠١] الغانمي، سعيد: خزانة الحكايات ص 14 ــ 15.

[١٠٢] العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ 1 / 23.

الحديث عنه))[١٠٣]. كما يميز كانغيلام أيضًا بين مذهبين، أحدهما تقليدي غير نقدي ينظر إلى تأريخ العلم من خارجه، والآخر داخلي ((يتمثل في الاعتقاد بأن تاريخ العلوم لا يوجد إذا لم نضع أنفسنا داخل الأثر العلمي ذاته؛ من أجل تحليل المسالك التي بها يبحث عن تلبية المعايير الخاصة التي تسمح بحده بوصفه علمًا لا بوصفه تقنيةً أو أيديولوجيا))[١٠٤]. من هنا وجد الباحث الشهير في تأريخ العلوم وصاحب "بنية الثورات العلمية" توماس كون أن متابعة دروس مادة تأريخ العلم قد ((دمرت جذريًّا بعضًا من تصوراته الأساسية حول طبيعة العلم))[١٠٥]؛ إذ إن النظر إلى العلم معزولا عن تأريخه أو العكس لا يؤدي إلا إلى حجب أجزاء من ملامح الصورة الكلية للعلم وتأريخه.

لتأريخ العلوم إذن ما يعقد الصلة بين طبيعة العلم نفسه وفلسفته من جهة وتأريخه من جهة أخرى، على نحو كلي لا يمكن بالضرورة فصل بعضه عن بعض أو المباعدة بين الكل وأجزائه. ولهذا بدا لنا في الفقرات السابقة ما جعل التصورات القارة عن أسباب نشأة النحو ودواعي ظهوره تؤدي حتمًا إلى فهم قار لطبيعته، والعكس أيضًا صحيح؛ لأن التصورات حول فلسفة العلم وطبيعته تؤدي من جانبها إلى تخمين أمر معين يترجح كونه الداعي إلى ظهوره. ولما كانت صياغة هذا الجزء من تأريخ النحو العربي، وهو جزء النشأة والابتداء، آتية من تصور أحداث خارجية عن العلم (أي: المذهب الخارجي الذي أشير إليه من قبل) صار لذلك نتيجتين مزدوجتين كان لا بد منهما، إحداهما: التصورات القارة عن طبيعة العلم وفلسفته على النحو الموصوف. وأعتقد أن الحكم الذي جرى في آثار الدارسين على أولى مراحل تأريخ النحو مبنيًّا على ما استقرت عليه فلسفته وطبيعته في أواخر مراحله هو الذي أدى إلى خفاء الفرق بين نموذجين مختلفين بدأ النحو بأحدهما، هو النموذج "العلمي"، وانتهى بالآخر وهو "التعليمي"، على النحو المشار إليه سلفًا. وهو ما لا يستقيم القول معه بالدواعي التعليمية (كتعليم العربية، أو مواجهة اللحن) سببًا لنشأة علمٍ طابعه معرفي علمي. أما النتيجة الأخرى فهي: عدم التنبه إلى خصوصياتٍ في تأريخ العلم توجب اتباع ما هو معهود مسلَّم به

---

[١٠٣] كانغيلام، جورج: دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها ص 40 ـــ 41.

[١٠٤] كانغيلام، جورج: المصدر السابق ص64. هذا وقد يُعتقد أن مفهوم "تأريخ العلوم" يتصل بتأريخ العلوم الطبيعية دون غيرها. غير أن كثيرًا من الباحثين يؤكدون أن لا فرق من حيث الصلة بهذا المفهوم بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية؛ لأن للعلوم كلها الطبيعة الإبستيمولوجية التي تحتم وحدة النظر إليها من هذا الجانب. انظر مثلا: ورد، عبد الله: "مفهوم تاريخ العلم: مقاربة أولية" ص32.

[١٠٥] هيلي، باتريك: صور المعرفة ص155. وانظر كون، توماس: بنية الثورات العلمية ص19 ـــ 20.

في مسيرة فروع العلوم المختلفة التي ما تفتأ تتوالد من بعضها أمام أعيننا اليوم، ويمكن بطبيعة الحال فيها قياس الغائب على الشاهد.

هذه الخصوصيات التي توجب اتباع ما أصبح مسلَّمًا به في مسيرة تأريخ العلوم هي التي بموجبها استنتجنا فيما مضى أن المستشرقين كانوا على وعي منهجي بها، ورجحنا أنهم لم يقصدوا المساواة بين ما لا يمكن الوصول إلى نشأته وهو اللغة الإنسانية وما يمكن الوصول إلى ابتدائه يقينًا إن وجدت الوثائق، وقياسًا إن عدمت كنشأة علم النحو العربي. ونرجح هنا أن أهم أمر حجب هذه الخصوصيات وحال دون رؤيتها هو "السرد" حين هيمن على مجريات تأريخ النحو. وهو المسؤول عن شيوع الاقتناع بوجاهة دواعي إنشائه بسبب مباشر هو الحادثة. من هنا أرى أن الضرورة تقتضي أن يُتحوَّل في معالجة قضية نشأة النحو من الحديث عن "أسباب النشأة" أو "عواملها" إلى الحديث بدلا من ذلك عن "ظروف النشأة" على ما سيتضح في الفقرة الآتية.

7. من الأسباب والعوامل إلى الظروف:

مع أن أسباب نشأة النحو وكذا عوامل نشأته، هي نفسها ظروف نشأته، فالمحصلة واحدة، اخترنا لفظ "الظروف" دون غيره؛ لنؤكد استبعاد وجود سبب مباشر لنشأة علم ما من العلوم. كما يجب فيما أرى أيضًا استبعاد فكرة الواضع والوضع بالكلية، وكذا أي حدث فردي يمكن أن يحصل فيكون رد الفعل عليه إنشاء علمٍ ما من العدم[١٠٦]. كما ينبغي استبعاد البحث عن نقطة البدء الأولى في مسيرة أي علم[١٠٧]. هذه فيما أظن مما يعد من البدهيات، لكن بداهتها تتضح لمن عرف الصورة التي تتخذها العلوم كافة في مسيرة نشوئها وارتقائها.

ما يحصل بدلا من أسباب النشأة المباشرة، كما تصوِّرها نشأةُ النحو العربي، هو توافر الظروف الداعية إلى ظهور تأملات معينة في ظواهر معينة مخصوصة. وقد أحسن علي أبو المكارم في اختياره كلمة "الظروف" بدلا من لفظي "الأسباب" و"العوامل" حين تحدث عن دوافع ظهور علم النحو

[١٠٦] بدر عن بعض الدارسين الميل إلى إنكار أن تكون الحوادث الفردية سببًا لوضع علم النحو أو غيره. انظر الطنطاوي محمد: نشأة النحو ص18، وأبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص142 ــ 143.

[١٠٧] نقول هذا لأن هناك ما يشبه الميل الشائع إلى تعيين نقطة البدء في علوم اللسان العربي المبكرة المهمة؛ إذ كما للنحو "واضع" للكتابة أيضًا واضع أنشأها من العدم (انظر الغامدي، محمد ربيع: مرويات الكتابة في التراث العربي ص101 وما بعدها)، وللعروض واضع هو الخليل كما هو مشهور، وللصرف واضع هو معاذ الهراء (انظر الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب 1 / 265)، وهكذا.

ونشأته الأولى[١٠٨]؛ للسبب المذكور هنا. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن التأملات التي تظهر متعلقة بتفسير بعض الظواهر واكتشاف نظامها تبدأ متفرقة لا يُعلم على وجه الدقة أين بدأت ومتى. وفي تلك المرحلة ليس هناك علم معين له صورة ما معينة، فليس هناك ما يمكن الحديث عنه أصلا. وبعد أن تتكاثر وتتنامى التأملات المتفرقة على مدى طويل نسبيًّا، ويلتقي على مدارستها أو معالجتها أو النقاش فيها بوجهة ما معينة دون ما سواها أشخاص عديدون، تصبح بعد ذلك في عداد ما يمكن عده علمًا ويمكن أن يتخذ اسمًا يناسب ما يهتم به ويعالجه. لكنه علم ليس له بادئ أو واضع ولا يمكن تعيين نقطة البداية فيه بالبداهة.

هذه الظروف التي عددناها هنا مهيئة لظهور علوم مخصوصة في بيئة مخصوصة أيضًا نستطيع أن نسميها عوامل، لكن ليس على طريقة الباحثين الذي عدوا العوامل محفزة لشخص معلوم لأن يفكر في وضع علم معلوم، بل المراد بالعوامل هنا ما يؤهل الأفراد المتفرقين ويدفعهم للانتباه والتأمل في ظواهر مخصوصة دون سواها، ومحاولة الاكتشاف والإجابة عن أسئلة معينة دون سواها. فإذا اجتمع منها بعد زمن طويل قدر كبير متجانس تأهلت بصورة تلقائية للتنظيم والاندراج في خيط واحد يجمعها فتصير علمًا. وينبغي أن يعلم أيضًا أن التجانس في مراحل التنظيم الأولى ليس تجانسًا كاملا ولا تنظيمًا دقيقًا، بل ينشأ العلم الواحد واسعًا يتفرع عنه فيما بعد علوم كثيرة.

هيأت الظروف التي رافقت البعثة لظهور ما سمي بعد اكتماله النسبي بـــ "علم اللسان العربي"، وهو في حقيقته علوم اللسان العربي، بلفظ الجمع. إذ جُمع فيما يُتدارس ويناقش تفسيرُ الآية والبيت من الشعر والمعنى اللغوي لكلمة، وصور النطق بها في لهجات مسموعة، واختلاف العرب في نطق حركات أواخر بعضها، ودلالة العبارة مع تغيير حركة الإعراب، وطريقة العرب في جمعها أو صوغ المصدر منها، ونحو ذلك. وهذا خليط لم يلبث بعد أن أصبحت التأملات أكثر تنظيمًا ودقة أن توازعت هذه الأشياء علوم مختلفة، كالتفسير والنحو والصرف والبلاغة والأدب.

ولهذا ينبغي إن ذكرنا العامل الديني سببًا لنشأة النحو ألا يكون المقصود حماية القرآن من اللحن باختراع علم يحميه كما قيل في تفسير رواية النشأة. بل المقصود هو ما ذكرنا هنا، وهو أن ظرف ظهور الدين الإسلامي ووجود القرآن الكريم هيأ بيئة مناسبة لنوع معين من العلوم هو الاشتغال

---

[١٠٨] أبو المكارم، علي: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص160.

بالنصوص واللغة (علوم اللسان)، كما هيأ لتأمل الظاهرة اللغوية من زوايا مختلفة كان من بينها النظر إلى التراكيب ونظامها الذهني في ضوء دلالتها. وهذا منحى يخالف تمامًا المنحى الذي أول به الدارسون نشأة النحو بسبب العامل الديني كما مر. لأنه منحى لا يقول بقيام العلم بوصفه ردة فعل على حوادث معينة لو لم تحصل لما نشأ العلم، بل يجعل قيام علم ما مخصوص دون غيره أمرًا حتميًّا تقتضيه الظروف التي سادت، فتوجب أن تظهر فيها تأملات مخصوصة في ظواهر مخصوصة، ولو اختلفت تلك الظروف لظهرت علوم أخرى غيرها مناسبة لها. ولا يخفى أن الحديث عن الظروف التي هيأت لقيام علوم عربية مخصوصة على الصورة الموصوفة هنا يمكن تعميمه للحديث في ضوئه عن نشأة علوم اللسان العربي الأخرى كافة، فلا يصير هذا الأمر خاصًّا بنشأة النحو دون غيره، ولا تنفصل في الوقت نفسه ظروف نشأة النحو عن ظروف نشأة غيره من العلوم العربية، كعلم البلاغة مثلا الذي ربما عُدت نشأته عند بعض الدارسين مجرد ردة فعلٍ للجدل في قضية الإعجاز القرآني بين بعض الفرق فحسب[١٠٩]، وهكذا.

أما العامل التعليمي، وهو كون النحو أُنشئ لتعليم غير العرب العربية، فلا مجال له في قضية النشأة فيما أرى. ولذلك لا أتفق مع ما أورده أبو المكارم من أن نشأة النحو كانت استجابة لأحد خيارين كان لا بد منهما: إما نقل القرآن إلى الأمم الأخرى، وإما نقل هذه الأمم إلى القرآن. فلما كان نقل القرآن إلى الأمم الأخرى محفوفًا بمخاطر عدة لم يكن بد ((من نقل هذه الأمم إلى القرآن والعربية. فكيف يتم هذا النقل بغير تناول هذه اللغة التي نطق بها القرآن والتي تحمل التراث الإسلامي بالتقعيد ليتيسر تعليم هذه اللغة لهذه الأمم)) [١١٠]. وأظن أن هذه الرؤية تعود إلى القناعة بأن النحو يعلم الناس العربية، أو إلى فهمٍ معين للصورة التي جاءت عليها المؤلفات النحوية المبكرة، ككتاب سيبويه، يجعلها تعليمية لا علمية، وهو خلاف ما ذهبنا إليه ونبهنا عليه فيما مضى. وإلى ذلك لا يُتصور بداهة أن يفكر في إيجاد علم مخصوص لاستعماله بعد إيجاده في التعليم. وكذلك لا وجه فيما أعتقد للقول بالعامل القومي، وهو الغيرة على اللغة العربية والخوف عليها من الانحلال؛ لمنافاة ذلك أيضًا مع القول

---

[١٠٩] قد يقيد بعضهم نشأة البلاغة بسبب مماثل لما قيل في نشأة النحو، وهو بروز الحاجة إلى البلاغة حين فسدت السليقة لتكون ميزانًا للكلام. وهذه دعوى يفهم منها في الأقل أن الناس قبل فساد السلائق لم يكونوا في حاجة إلى العلوم كالنحو والبلاغة وغيرهما. على أن علم البلاغة؛ لتأخر ظهوره إلى ما بعد التدوين، لم تدر على نشأته أخبار وقصص كالنحو. بل سادت في الدراسات المؤرخة له عمومًا روحٌ أقرب إلى العلمية والمنهجية من تلك التي عنيت بتأريخ النحو.

[١١٠] أبو المكارم علي: مدخل إلى تاريخ النحو ص 51.

بالنشأة العلمية الخالصة في ظروف ثقافية وفكرية خالصة تنأى بالنحو عن أن يكون له سبب مباشر أو عامل أيديولوجي غير علمي. هذا إلى تنافي القول بعامل ما معين ـــ مهما كان هذا العامل ـــ مع بدهية أن العلوم لا تنشأ لغايات معلومة مسبقة، والقول بالغاية يفترض كما قدمنا تصورات قارة عن العلوم قبل إنشائها وهو محال.

ويتضح مما تقدم أن الأقرب إلى القبول في قضية نشأة النحو الأولى أن تكون التأملات قد ابتدأ تراكمها منذ وقت مبكر مع ظهور النص القرآني ومحاولات تفسيره والوقوف على أسراره ودلالات تراكيبه ونحو ذلك، ممتزجة بتأملات مماثلة في تراكيب الشعر والأمثال والخطب، فيما عرف بعلم اللسان العربي. ثم ابتدأت في الانفصال عن بعضها حين اكتملت ملامح كل علم منها بما يؤذن باستقلاله عن غيره، لكنْ مع شمول كل واحد من العلوم بالضرورة علومًا أخرى في داخله، إلى أن يحصل في فترات لاحقة الانفصال واستقلال العلوم بتفرعها من بعضها. يشهد لذلك اشتمال كتاب سيبويه مع علم النحو على علمٍ كامل هو علم الصرف الذي ما لبث أن انفصل فيما بعد علمًا مستقلا، واشتماله أيضًا على ملحوظات صوتية وبلاغية ما لبثت أن صارت فيما بعد علومًا مكتملة مستقلة وهكذا. غير أن غياب الوثائق المكتوبة في الفترة السابقة لعهد سيبويه يحتم علينا أن نعد هذه الفترة "حلقة مفقودة" كما سميت، ولا بد بالضرورة من أن تبقى مفقودة؛ إذ لا تُملأ بالحكايات والروايات كما قلنا من قبل.

من هنا ينبغي أن نوجه قول من نعت فترة ما قبل سيبويه بالحلقة المفقودة على منحيين، أحدهما: أن ظهور كتابٍ مكتملٍ في علم النحو على يدي سيبويه يوجب أن يكون مسبوقًا بمؤلفات كثيرة تدرجت بالضرورة في المستوى من الضعف وعدم النضج والعشوائية واختلاط التأملات النحوية بغيرها، وهي سمات يتحتم أن تكون عليها بدايات العلم، إلى المستوى العالي في النضج والاكتمال كما كان ذلك في كتاب سيبويه. وهذا أمر ظاهر لا غبار عليه نصَّ عليه كثير من الباحثين الذين عدوا تلك الفترة حلقة مفقودة[١١١]. والمنحى الآخر: أن عدم الوثائق التي تبين على وجه الدقة مراحل الاشتغال النحوي السابق لعهد سيبويه توجب الوقوف في التنبؤ بأسماء المشتغلين بمسائل النحو عند من ذكرهم سيبويه في كتابه ولا نتجاوز ذلك. ولعل هذا هو الموقف الذي اتخذه إبراهيم مصطفى،

[١١١] ينظر أمين، أحمد: ضحى الإسلام 2 / 285.

وربما لم يفهم منتقدوه موقفَه على وجهه، حين ذكر أن بدء الاشتغال النحوي كان على يدي عبد الله بن أبي إسحاق؛ لأنه أقدم المذكورين في كتاب سيبويه[١١٢].

8. خلاصات واستنتاجات:

رأينا أن نختم هذا العرض بالوقوف على خلاصات واستنتاجات موجزة مبنية على ما عرض في الصفحات السابقة بصورة مجملة غير مفصلة؛ ميلا إلى الاختصار ولئلا تطول هذه الدراسة بأكثر مما ينبغي لها. ولعل فيما مضى عرضه على مدى الصفحات السابقة مسوغًا كافيًا للخلوص إليها.
وستكون هذه الخلاصات والاستنتاجات في نقاط مختصرة، هي الخاتمة لهذه الدراسة، على النحو الآتي:

ــــ بُنيت قضية "نشأة النحو العربي" في آثار الدارسين غالبًا على أمر واحد لا غير، أوشك أن يكون عمودها الذي تقوم عليه، وهو وحده المشكِّل لتفاصيلها، هو "الرواية". وأوشكت المرويات التراثية المتناقلة، كالتي تسند إلى أبي الأسود الدؤلي وضع النحو؛ إما ردَّ فعلٍ على لحن ابنته، أو استجابةً لأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن تكون وحدها كافيةً لصياغة تفاصيل قضية نشأة النحو العربي عند عدد لا يكاد يحصى من الباحثين. وبهذا يظهر أثر الرواية في تشكيل ملامح القضية في آثار القدماء، وتجليات ذلك فيما بعد في آثار المحدثين.

ــــ فُهمت مواقف بعض الباحثين المنكرين للاعتماد على الرواية في صياغة قضية نشأة النحو العربي على وجوه متعددة، ليست بالضرورة هي فقط ما يمكن تأويلها به. من ذلك إما إنكار أصالة النحو العربي (بدافع شعوبي)، وإما إنكار فضل الشيعة على النحو (بدافع طائفي)، وإما المساواة بين قضيتين مختلفتين هما نشأة النحو ونشأة اللغة (بخطأ علمي)، وغير ذلك.

ــــ مع ما حظيت به المرويات التراثية من قبول عند أكثر الدارسين، وجَعْلها عمدةً في قضية النشأة، حظيت أيضًا بوجوه من النقد والاعتراض. لكنه كان في الغالب نقدًا جزئيًّا لا يتعدى الاعتراض على بعض الجوانب فيها، ولم يؤدِّ مجموع الاعتراضات عند أغلبهم إلى رفض المرويات وإنكارها بالكامل، بالرغم من أنه لم تكد مروية منها تسلم من الاعتراض. وقد تبيَّنت خمسة مداخل رئيسة لنقد الروايات، هي: تعارض بعضها مع بعض، وعدم معقولية بعض المضامين، وتداخل روايات وضع

[١١٢] انظر مصطفى، إبراهيم: "أول من وضع النحو" ص 72.

النحو مع روايات وضع الخط، وعدم المناسبة بين وضع العلم ودواعي وضعه، وكون الاستناد في أمر الوضع إلى الرواية لا غير.

ـــ يبين التأمل في الصورة التي ارتسمت لنشأة النحو، وفي مجمل الأسس التي استُند إليها في رسمها، أنها حفلت بوجوه ظاهرة من الخلل والأخطاء العلمية التي كان ينبغي ألا تقبل. وقد سوغت الصورة المرسومة لنشأة النحو لهذه الأخطاء، بل أسهمت كذلك في تكريسها في الأذهان. ومن بين أبرز المغالطات العلمية غير المقبولة في هذه الصورة: إمكان وجود المعرفة المسبقة (أي: قبل الإنشاء) لصورة العلم العامة، ونظريته، ومباحثه، ومصطلحاته، وأمثلته، وغايته، وفائدته... إلخ، وإمكان قيام العلوم بناء على الحوادث الفردية، وإمكان إحداث العلوم حسب الرغبة لمواجهة طوارئ الحياة السياسية والاجتماعية والقومية المختلفة، وما إلى ذلك. هذا إلى أن الغايات التي قيل بأن النحو أنشئ لمواجهتها غير صحيحة، أو في أقل تقدير غير مسلم بها ولا مقطوع بصحتها. وأبعد من ذلك كله: يصعب التسليم بصحة مقولة "وضع العلوم" من أساسها، أو أن يكون هناك "واضع" لأي علم من العلوم أصلا.

ـــ افتقرت الدراسات التي عالجت قضية نشأة النحو إلى مراعاة أمورٍ كان ينبغي الأخذ بها في دراسة "السرد" الذي ينقل هذه النشأة، من حيث هو جنس خاص من النصوص له أبعاده النظرية الخاصة به، ومن حيث علاقته إما بالتفسير الأسطوري وإما بالتأريخ الواقعي. كما أن كون هذا السرد شفهيًّا يوجب بالضرورة النظر إلى ثنائية "الشفاهية والكتابية" عند تناول هذا النوع المتصل بقضية نشأة النحو، وكذا ما يمكن أن يؤثر في الصياغة في مرحلة التدوين أو ما قبله من مؤثرات الإنتاج وحاجات التلقي ومن عوامل سياسية واجتماعية وطائفية. وكذلك لم يؤخذ بالمقولات النظرية أو التطبيقية لتأريخ العلوم، من حيث علاقته بطبيعة العلوم وفلسفتها، ومن حيث هو على وجه التحديد حقل معرفي لقضاياه أبعادها العلمية أيضًا، ولا يتأتى في إثبات شيء من قضاياه مجرد الاستناد إلى الأخبار والروايات. ولعل الأخذ بهذه الأمور مجتمعة كان سيسهم في تلافي بعض الأخطاء المنوه عنها.

ـــ غلب على هذه القضية في عامة آثار الدارسين الحديثُ عن "أسباب" نشأة النحو. وغدا لفظ "الأسباب" في سياق القضية أشبه بمغالطة موهمة أدى إلى ظهورها وشيوعها في التناول الاعتماد على الرواية وحدها، أو في الأقل التأثر بمضامينها؛ لأن الرواية تجعل لعلم النحو سببًا مباشرًا هو الذي أدى

إلى ظهوره لا غير. ولعل مما أسهم في تكريس هذه المغالطة شيوع هذا اللفظ بصورة لافتة في الدراسات المعاصرة التي عالجت القضية، ومثله أيضًا لفظ "العوامل". ولعل لفظ "الظروف" هو الأنسب في هذا المقام؛ لأن العلوم كافة لا تنشأ إلا في ظروف تساعد ابتداءً على وجود تأملات معينة في ظواهر معينة دون سواها، وتكون في العادة من العموم بحيث لا تلبث أن يتفرع عنها ما هو أخص منها. فلا يولد علمٌ من العلوم إلا بوصفه استقلالا لنوع خاص من التأملات بعد أن تكتمل بها ملامح ما يصلح أن يكون بذاته علمًا، ويتبعه أو يسبقه استقلال نوع آخر منفصل عن التأملات نفسها هو علم آخر مجاور، وذلك في ولادات متتابعة في أزمنة متقاربة أو متباعدة، وهكذا. ولهذا لا معنى لتحديد نقطة البدء والنشأة في العلوم كافة.

ـــ لا لزوم للبحث عن حادثةٍ ما تُعيَّن بها نشأة النحو العربي، ولا البحث عن شخصيةٍ ما تُسنَد إليها مهمة الإنشاء. ولا ضير في أن تبقى مرحلة النشأة حلقةً مفقودةً كما هي عليه الآن. إذ لا تؤرَّخ العلوم إلا بأول أثر كتابي "وثائقي" يدل على اشتغالٍ معيَّن ينسب إلى العلم بحسب ما تمليه فلسفته وطبيعته الخاصة دون غيره. وفي ضوء ذلك لا غرابة في ألا نعرف من النحاة الأوائل قبل سيبويه إلا من أشار سيبويه إلى آرائهم في كتابه المعدود أوَّلَ أكثر كتابي في علم النحو العربي.

المراجع:

أولا: الكتب:

- **إبراهيم، عبد الله. التلقي والسياقات الثقافية: بحث في تأويل الظاهرة الأدبية، كتاب الرياض، ع 93، 1422هـ.**
- **ـــ السردية العربية: بحث في البنية السردية للموروث الحكائي العربي، ط 1، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992م.**
- **ـــ موسوعة السرد العربي، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005م.**
- **ابن أبي هاشم، عبد الواحد بن عمر. أخبار النحويين، تحقيق مجدي فتحي السيد، ط 1،طنطا: دار الصحابة للتراث، 1410هـ.**
- **أسمهر، الهاشم. عتبات المحكي القصير في التراث العربي والإسلامي: الأخبار والكرامات والطرف، ط 1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008م.**
- **الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني، تحقيق سمير جابر، ط 2، بيروت: دار الفكر (د. ت).**
- **الأفغاني، سعيد. في أصول النحو، بيروت: المكتب الإسلامي، 1407هـ / 1987م.**
- **إلياد، مرسيا. مظاهر الأسطورة، ترجمة نهاد خياطة، ط 1، دار كنعان للدراسات والنشر، 1991م.**
- **أمين، أحمد. ضحى الإسلام، ط 8، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1974م.**
- **الأنباري، أبو بكر كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، 1418هـ / 1998م.**
- **بروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العرب، ترجمة عبد الحليم النجار، ط 3، القاهرة: دار المعارف (د. ت).**
- **الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، جدة: دار المدني (د. ت).**
- **أبو جناح، صاحب. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ط 1، عمّان: دار الفكر، 1419هـ / 1998م.**
- **ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تأريخ الملوك والأمم حتى سنة 257هـ، تحقيق محمد ومصطفى عطا، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ / 1992م.**
- **الحديثي، خديجة. المدارس النحوية، ط 3، إربد: دار الأمل، 1422هـ / 2001م.**
- **الحلواني، محمد خير. المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة 1399هـ / 1979م.**
- **الحمد، غانم قدوري. أبحاث في العربية الفصحى، ط 1، عمّان: دار عمار، 1426هـ / 2005م.**
- **الخثران، عبد الله حمد. مراحل تطور الدرس النحوي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، سنة 1413هـ / 1993م.**

- الدجني، فتحي عبد الفتاح. أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ط 1، الكويت: وكالة المطبوعات، 1974م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، ط 2، دمشق: دار الفكر، 1418هـ / 1997م.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي، ط 9، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.
- ـــ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار معروف وآخرين، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ.
- الرافعي، مصطفى صادق. تاريخ آداب العرب، ط4، 1394هـ / 1974م.
- ريكور، بول: نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- زكريا، فؤاد. التفكير العلمي، ط 3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر, تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، مطبعة السعادة بمصر، 1371هـ / 1952م.
- ـــ سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، ط 1، دمشق: دار الهجرة، سنة 1988م.
- طلب، عبد الحميد السيد. تاريخ النحو وأصوله: القسم الأول النحو بين البصرة والكوفة، مكتبة الشباب (د. ت).
- الطنطاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط 2، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- ضيف، شوقي. المدارس النحوية، ط 3، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- العروي، عبد الله. مفهوم التاريخ، ط 3، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997م.
- ـــ مفهوم العقل، ط 2، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997م.
- علامة، طلال. نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ط 1، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1992م.
- عمايرة، إسماعيل أحمد. المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، ط 3، عمّان: دار وائل، 2002م.
- الغانمي، سعيد. خزانة الحكايات، ط 1، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004م.
- فرستيغ، كيس. اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ترجمة محمد الشرقاوي، ط 1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م.

- فك، يوهان: العربية: دراسة في الأساليب واللهجات، ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، 1951م.
- ابن قتيبة. الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، ط 2، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ.
- القوزي، عوض حمد. المصطلح النحوي، منشورات جامعة الرياض، 1401هـ.
- القاضي، محمد. الخبر في الأدب العربي: دراسة في السردية العربية، ط 1، منشورات كلية الآداب منوبة ودار الغرب الإسلامي، 1419هـ / 1998م.
- كريمر، فون: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، تعريب مصطفى بدر، دار الفكر العربي (د. ت).
- كون، توماس. بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.
- كانغيلام، جورج. دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمد بن ساسي، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007م.
- كيلاني، محمد سيد. أثر التشيع في الأدب العربي، ط 2، القاهرة: دار العرب، 1995 ــ 1996م.
- كيليطو، عبد الفتاح. الحكاية والتأويل: دراسات في السرد العربي، ط 2، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1999م.
- محمد، محمد الشاطر أحمد. الموجز في نشأة النحو، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1403هـ / 1983م.
- محمد، هاشم. أبو الأسود الدؤلي، منشور في (موقع تبيان) على شبكة الإنترنت.
- مكرم، عبد العال سالم. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ / 1993م.
- أبو المكارم، علي. مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، القاهرة: دار غريب، 2008م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، بيروت: دار صادر (د. ت).
- المهيري، عبد القادر. نظرات في التراث اللغوي العربي، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م.
- نور الدين، عصام. تاريخ النحو: المدخل النشأة والتأسيس، ط 1، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1995م.
- النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق. الفهرست، بيروت: دار المعرفة، 1398هـ / 1978م.
- ناصف، علي النجدي. تاريخ النحو، القاهرة: دار المعارف، سلسلة كتابك ع 157، 1978م.
- هيلي، باتريك. صور المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين عبيد، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.
- يقطين، سعيد. الكلام والخبر: مقدمة للسرد العربي، ط 1، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997م.

ثانيًا: الدراسات والمقالات:

- **بريست، جون ف. "الأسطورة والحلم في الكتاب المقدس العبري" ترجمة نذير جزماتي، ضمن كتاب (الأساطير والأحلام والدين) تحرير جوزيف كامبل، ط 1، دمشق: دار الكلمة ودار الشفيق، 2001م.**
- **الحلي، حازم سليمان. "تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي"، مجلة اللسان العربي، ع 41، 1996م.**
- **زغوان، محمد. "إرهاصات نشأة النحو العربي"، مجلة التراث العربي، ع 99 و 100، تشرين الأول 2005م – رمضان 1426هـ.**
- **السعدي، عبد القادر بن عبد الرحمن. "أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 15، ع 27، جمادى الآخرة 1424هـ.**
- **الغامدي، سعد حمدان. "النحو واللحن" موقع أ. د. سعد بن حمدان الغامدي على شبكة الإنترنت.**
- **الغامدي، محمد ربيع. "حكايات نشأة النحو"، مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 3، 2006م.**
- **ـــ "الحكاية المؤسسة"، ملحق ثقافة اليوم، جريدة الرياض، العدد (13271) في 7 رمضان عام 1425هـ، والعدد (13278) في 14 رمضان عام 1425هـ.**
- **ـــ "مرويات الكتابة في التراث العربي: قراءة في حكايات بدء الكتابة وإصلاحها"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج 24، ع 95، صيف 2006م.**
- **مصطفى، إبراهيم. " أول من وضع النحو"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ع 10.**
- **النعمي، حسن محمد. "جدل العلاقة بين الشعر والسرد"، موقع القصة العربية على شبكة الإنترنت.**
- **ـــ "غواية السرد: قراءة في المقامة البغدادية للحريري"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج 19، ع 73، يناير 2001م.**
- **ورد، عبد الله. "مفهوم تاريخ العلوم: مقاربة أولية"، مجلة فكر ونقد، مج 12، ع 32، أكتوبر 2000م.**